البنك الأهلي
ahlibank

2023

التقرير السنوي

شريكك في التميّز

إفصاحات بازل ٣ المحور ٣ وبازل ٣ البنك الأهلي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م
بناية منارة القرم، الدور السادس
القرم
ص.ب ٢٥٨، الرمز البريدي ١١٢
مسقط
سلطنة عمان

هاتف: ٢٢٣٥٤٣٠٠ ٩٦٨+ | فاكس: ٢٢٣٥٤٣٣٣ ٩٦٨+
www.deloitte.com
رقم البطاقة الضريبية: ٨٠٥٥٠٢٤ | رقم التعريف الضريبي: OM1100000087

تقرير تقصي الحقائق إلى مجلس إدارة البنك الأهلي ش.م.ع فيما يتعلق بالإفصاح بموجب بازل ٢ – المحور الثالث والإفصاحات بموجب بازل ٣

الغرض من تقرير الإجراءات المتفق عليها والقيود المفروضة على الإستخدام والتوزيع

يهدف تقريرنا فقط إلى مساعدة **البنك الأهلي ش.م.ع** ("البنك") في الإبلاغ عن النتائج الواقعية إلى مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بإفصاحات بازل ٢ - المحور الثالث والإفصاحات بموجب بازل ٣ وقد لا يكون مناسب لغرض آخر.

التقرير مخصص فقط لـ **البنك الأهلي ش.م.ع** ("الطرف المتعاقد") ومجلس إدارة البنك الأهلي ش.م.ع ، ويجب عدم إستخدامه أو توزيعه على أي أطراف أخرى. لا يجوز إستخدام تقريرنا لأي غرض آخر ، أو تقديمه أو الإشارة إليه في أي مستند ، أو نسخه أو إتاحته (كليًا أو جزئيًا) لأي شخص آخر دون موافقتنا الخطية المسبقة. نحن لا نقبل أي واجب أو مسؤولية تجاه أي طرف آخر فيما يتعلق بالتقرير أو تعاقد الإجراءات المتفق عليها. يتعلق هذا التقرير فقط بالمسائل المحددة أدناه ولا يمتد إلى أي بيانات مالية لـ **البنك الأهلي ش.م.ع** ككل.

مسؤوليات الطرف المتعاقد

أقر البنك بأن الإجراءات المتفق عليها مناسبة لغرض التعاقد.

البنك مسؤول عن الموضوع الذي يتم من أجله تنفيذ الإجراءات المتفق عليها.

مسؤوليات الممارس

لقد نفذنا الإجراءات المتفق عليها وفقاً للمعيار الدولي للخدمات ذات الصلة (ISRS) 4400 (المعدّل) ، وتعاقدات الإجراءات المتفق عليها. يتضمن تعاقد الإجراءات المتفق عليها قيامنا بالإجراءات التي تم الإتفاق عليها مع الطرف المتعاقد ، والإبلاغ عن النتائج ، وهي النتائج الواقعية للإجراءات المتفق عليها المنفذة. نحن لا نقدم أي تعهد فيما يتعلق بمدى ملاءمة الإجراءات المتفق عليها.

إن الإجراءات المتفق عليها ليست تعاقد للقيام بتأكيدات. بناءاً عليه ، فإننا لا نعبر عن رأي أو تأكيد.

لو أجرينا إجراءات إضافية ، فربما لفت انتباهنا أمور أخرى كان من الممكن الإبلاغ عنها.

الإخلاقيات المهنية ومراقبة الجودة

لقد إمتثلنا للمتطلبات الأخلاقية وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين *"قواعد السلوك الدولية للمحاسبين المهنيين" (بما في ذلك قواعد الإستقلالية الدولية) ("ميثاق قواعد السلوك الدولية للمحاسبين المهنيين")* ومتطلبات الإستقلالية وفقاً للقوانين المحلية.

Deloitte.

تقرير تقصي الحقائق إلى مجلس إدارة البنك الأهلي ش.م.ع.ع فيما يتعلق بالإفصاح بموجب بازل ٢ – المحور الثالث والإفصاحات بموجب بازل ٣ (تابع)

الإخلاقيات المهنية ومراقبة الجودة (تابع)

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 ("ISQM")، *إدارة الجودة للشركات التي تقوم بعمليات تدقيق أو مراجعة للبيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة*، وبالتالي، تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات الموثقة و الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الإجراءات والنتائج

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها معكم في خطاب التعاقد الخاص بنا بتاريخ ٢٨ **مارس** ٢٠٢٣ وعلى النحو المنصوص عليه في تعميم البنك المركزي العماني رقم ب.م ١٠٢٧ المؤرخ في ٤ ديسمبر ٢٠٠٧ فيما يتعلق بإفصاحات بازل ٢ – المحور الثالث والإفصاحات بموجب بازل ٣ (الإفصاحات) الخاصة بـ **البنك الأهلي ش.م.ع.ع** ("البنك") المبينة في الصفحات المرفقة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. أعدت الإفصاحات من قبل الإدارة وفقاً للتعميم رقم ب.م ١٠٠٩ الصادر عن البنك المركزي العماني والمؤرخ في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٦ والتعميم رقم ب.م ١٠٢٧ المؤرخ في ٤ ديسمبر ٢٠٠٧ و التعميم رقم ب.م ١١١٤ المؤرخ في ١٧ نوفمبر ٢٠١٣.

لقد نفذنا الإجراءات المتفق عليها وفقاً للمعيار الدولي للخدمات ذات الصلة (ISRS) 4400 (المعدّل). تم تنفيذ الإجراءات، كما هو منصوص عليها في التعميم رقم ب م ١٠٢٧ بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠٠٧، فقط لمساعدتكم في تقييم امتثال البنك لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في تعميم البنك المركزي العماني رقم ب م ١٠٠٩ بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠٠٦ و ب م ١١١٤ بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٣.

نحن لا نبلغ عن أي نتائج بناءاً على العمل الذي قمنا به.

إنكم تؤكدون بأن الإجراءات المتفق عليها مناسبة لغرض المهمة.

يستند هذا التقرير إلى المعلومات التي قدمتها لنا إدارة الطرف المتعاقد. لم نخضع المعلومات الواردة في تقريرنا أو التي قدمتها لنا الإدارة لإجراءات الفحص أو التحقق إلا بالقدر المذكور أعلاه صراحة. هذه ممارسة عادية عند تنفيذ مثل هذه الإجراءات ذات النطاق المحدود ، ولكنها تتناقض بشكل كبير مع ، على سبيل المثال ، التدقيق. لم تكن الإجراءات التي قمنا بها مصممة لكشف الإحتيال ومن غير المرجح أن تكشف عنه.

جميع المبالغ النقدية المذكورة هي **بالريال العماني** ما لم يذكر خلاف ذلك.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م
مسقط - سلطنة عمان
٣ مارس ٢٠٢٤

إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١ مقدمة

يمثل هذا التقرير الإفصاحات النوعية والكمّية لبازل ٢ المحور ٣ وبازل ٣، حيث يسلط الضوء على كفاية رأس المال، وملف المخاطر، وعملية الرقابة في البنك الأهلي ش.م.ع («البنك») وفقًا لمتطلبات البنك المركزي العُماني. والغرض من الإفصاحات هو استكمال المحور ١، الحد الأدنى من متطلبات رأس المال، والمحور ٢، عملية تقييم الرقابة للإطار. ويجب قراءتها مع القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

لدى البنك «سياسة إفصاح» رسمية للإفصاح عن المعلومات التي يتيحها للجمهور وكذلك للهيئات الرقابية. تم وضع إطار لهذه السياسة لتحسين الشفافية حول أنشطته وترويج حوكمة جيدة. يتيح البنك المعلومات للجمهور وفقًا لسياسته الخاصة بالإفصاح عن المعلومات واللوائح المعمول بها.

٢ النطاق

يعد البنك هذا التقرير وفقًا لاتفاقية بازل وبالامتثال لتوجيهات البنك المركزي العُماني.

يغطي نطاق التطبيق البنك فقط وليس جزءاً من أية مجموعة سواءً كعضو أو ككيان رئيسي في المجموعة.

٣ هيكل رأس المال

تختلف قاعدة رأس المال للامتثال للأغراض التنظيمية عن رأس المال المحاسبي. ويتم تصنيف رأس المال النظامي للبنك إلى فئتين – رأس المال الفئة ١ والفئة ٢.

يتضمن رأس المال الفئة ١ رأس المال الرئيسي ويتم تصنيفه لاحقًا إلى رأس المال العادي الفئة ١ ورأس المال الإضافي الفئة ١. يتكون رأس المال العادي الفئة ١ من رأس المال المدفوع والاحتياطيات القانونية والأرباح المحتجزة المخفضة من خلال الخسائر المتراكمة غير المحققة على الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وأي خصم إضافي مطبق محدد في اتفاقية بازل ٣ لرأس المال. يشتمل رأس المال الإضافي الفئة ١ على أدوات رأس المال الدائمة.

يشتمل رأس المال الفئة ٢ على احتياطيات إعادة التقييم / الأرباح أو الخسائر المتراكمة للقيمة العادلة على الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ومخصّص الخسارة الائتمانية المتوقعة في المرحلتين الأولى والثانية كما يسمح بها البنك المركزي العُماني.

لا توجد أداة رأس مال مبتكرة أو معقدة في هيكل رأس المال للبنك.

إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إطار إدارة رأس مال البنك هو التأكد من الاستقرار من خلال الحفاظ على مبلغ كاف من رأس المال عالي الجودة ليتناسب مع ملف المخاطر الخاص به. إن مستويات رأس المال الجيدة، تساعد البنك في تحقيق تصنيفٍ ائتماني قوي وزيادة حقوق المساهمين. يضمن إطار العمل الامتثال لمتطلبات رأس المال النظامي التي حددها البنك المركزي العُماني.

يمتلك البنك التصنيفات الائتمانية التالية في الوقت الحالي:

كابيتال انتليجانس
تصنيف العملات الأجنبية طويل الأجل: **BB**
تصنيف العملات الأجنبية قصير الأجل: **B**
النظرة المستقبلية: **ايجابي**

تصنيف وكالة فيتش
تصنيف الجدارة المالية: **bb-**
تصنيف عجز المصدر عن الإيفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل من العملة الأجنبية والمحلية: **BB**
تصنيف عجز المصدر عن الإيفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل من العملة الأجنبية والمحلية: **B**
النظرة المستقبلية: **مستقرة**

إن عملية تقييم متطلبات رأس المال للبنك تبدأ من تجميع خطة الأعمال السنوية حسب وحدات الأعمال الفردية التي يتم توحيدها في خطة الموازنة السنوية للبنك. توفر خطة الموازنة السنوية تقدير للنمو الإجمالي في الأصول، وتأثيرها على رأس المال والربحية المستهدفة.

تخضع الأهداف الاستراتيجية للأعمال واحتياجات رأس المال المستقبلية للتقييم ضمن إطار العمل. في العادة، يستخدم البنك تقنيات تخصيص رأس المال لتوزيعه على جميع دوائر مخاطر الأعمال بالبنك لغرض تحقيق أفضل النتائج.

وفقا لأحكام هذا الإطار، تحدد مصادر لرأس المال في المستقبل ويتم وضع خطط لزيادة رأس المال والاحتفاظ به. يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال الخاص به ويعدله في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر لأنشطته. من أجل الإبقاء على هيكل

رأس المال أو تعديله، قد يعدل البنك مبلغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين أو يصدر رأسمال مرتجع للمساهمين أو يصدر أوراق رأس المال.

يقوم قسم المالية بالبنك بالمراقبة وإعداد تقارير حول المركز المخطط له مقابل المركز الفعلي لضمان أن يكون للبنك رأس المال الكافي في جميع الأوقات. تتم مراقبة الأصول المرجحة بالمخاطر ورأس المال أيضًا بواسطة قسم إدارة المخاطر بصفة دورية لتقييم مقدار رأس المال المتوفر لدعم نمو الأصول وتوظيف رأس المال على النحو الأمثل من أجل تحقيق العوائد المستهدفة.

فيما يلي هيكل رأس المال للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بناء على توجيهات البنك المركزي العُماني:

الرقم	عناصر رأس المال	القيمة (ريال عُماني بالآلاف)
	رأس المال الفئة ١	
١	رأس المال*	٢٤٤,٩٦٦
٢	احتياطيات قانونية	٤٣,٨٥٨
٣	أرباح محتجزة	٦١,٦٠١
	رأس المال العادي الفئة ١ قبل الاقتطاعات	**٣٥٠,٤٢٥**
	الاقتطاعات:	
٤	خسائر متراكمة غير محققة وغير ملموسة مدرجة مباشرة في حقوق المساهمين	(٧,٤٣٠)
	رأس المال العادي الفئة ١	**٣٤٢,٩٩٥**
	رأس المال الإضافي الفئة ١	
	سندات ثانوية دائمة من الفئة ١	١٤٩,٠٠٠
	رأس المال الفئة ١ بعد جميع الاقتطاعات	**٤٩١,٩٩٥**
	رأس المال الفئة ٢	
٥	احتياطيات إعادة التقييم/ الأرباح المتراكمة للقيمة العادلة على الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٠١٤
٦	الخسائر الائتمانية المتوقعة في المرحلتين الأولى والثانية	١١,٤٥٣
٧	الدين الثانوي	–
	إجمالي رأس المال الفئة ٢	**١٢,٤٦٧**
	إجمالي رأس المال التنظيمي	**٥٠٤,٤٦٢**

*أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بقيمة ٩ بيسة للسهم الواحد (٤.٥ بيسة للسهم الواحد كتوزيعات نقدية و٤.٥ بيسة للسهم الواحد على شكل سندات إلزامية قابلة للتحويل) والتي تخضع لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العامة السنوية والجهات التنظيمية.

كفاية رأس المال

الإفصاحات النوعية

يُوضع إطار إدارة رأس مال البنك لتحديد رأس المال وقياسه وزيادته وتوزيعه بطريقة منسقة ومتناغمة. ويتمثل هدفه في زيادة عائد رأس المال، وفي الوقت نفسه، توفير احتياطي كافي لتغطية أي خسائر غير متوقعة. ويدير البنك رأس ماله بطريقة متكاملة بهدف الحفاظ على نسب رأس مال قوية وتصنيفات عالية. وهذا يتطلب اتباع منهج متوازن: يتمثل في الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال لتوفير عائد مرتفع للمساهمين، وتلبية متطلبات الهيئات الرقابية ووكالات التصنيف وغيرهم من أصحاب المصلحة (بما في ذلك أصحاب الودائع وكبار الدائنين) ودعم نمو الأعمال المستقبلية. كما يتم النظر في تكلفة رأس المال وتكوينه من حيث جودته واستقراره.

تتماشى عملية إدارة رأس المال للنافذة الإسلامية مع عملية التخطيط الاستراتيجي للبنك. يتم تخطيط رأس المال بالتزامن مع ممارسة تخطيط الأعمال الاستراتيجية والمالية. يحتفظ البنك بخطة استراتيجية متغيرة مدتها خمس سنوات يتم تحديثها ومراجعتها من قبل مجلس الإدارة على أساس سنوي. يتم تقييم متطلبات رأس المال بناءً على خطط العمل المتوقعة والموازنة. يستخدم البنك المنهج المتدرج كأسلوب القياس لتقييم كفاية رأس المال للأنشطة الحالية والمستقبلية، مقارنةً برأس المال المجمع المؤهل.

يبلغ إجمالي نسبة كفاية رأس المال لدى البنك ١٧.٧٢٪ مقارنة بالحد الأدنى لمتطلبات البنك المركزي العُماني البالغة ١٢,٢٥٪ (بما في ذلك حاجز حماية رأس المال البالغ ١.٢٥٪) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. ويتبع البنك إطار كفاية رأس المال لربط توقعات الموازنة السنوية للبنك برأس المال المطلوب لتحقيق أهداف الأعمال. ويتم تحديدها من خلال أهداف التخطيط الاستراتيجي للبنك وإطار التخطيط الرأسمالي. ويتم تقييم متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق. ولحساب نسبة كفاية رأس المال، يتبع البنك المنهج الموحد الذي يشكل جزءا من متطلبات المحور ١ من معايير بازل ٢، ويعتمد التصنيف من قبل أربع مؤسسات خارجية لتقييم الائتمان معتمدة لدى البنك المركزي العُماني وهي وكالة "موديز" ووكالة "ستاندرد آند بورز" ووكالة "فيتش" ووكالة "كابيتال إنتليجانس" وذلك لحساب مخاطر تعرضات الحكومة وتعرضات البنك. وبهدف وضع متطلبات المناهج المتقدمة، لقد طبّق البنك بالفعل نماذج التصنيف وتخضع التصنيفات للمراقبة الدورية.

وللوفاء بمتطلبات المحور الثاني الداعم لمعايير بازل ٢، فعَّل البنك عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لتقييم مدى كفاية رأس مال البنك فيما يتعلق بالمخاطر المختلفة مثل المخاطر المتعلقة بمعدلات الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر التركيز وغيرها، فضلا عن وضع استراتيجية للحفاظ على مستوى كفاية رأس المال. وبناء على التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العُماني، تم الانتهاء من التقييم بتطبيق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للسنوات من ٢٠٢٣–٢٠٢٦ وتم تحديد أن البنك يملك رأس مال كافياً لممارسة أنشطته المخططة.

وتنقسم عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال إلى مرحلة أساسية وسيناريوهات الضغط. وقد افترض البنك وجود ثلاثة أنواع مختلفة من سيناريوهات الضغط وهي سيناريو الضغط المعتدل وسيناريو الضغط المتوسط وسيناريو الضغط الشديد. وتختلف سيناريوهات الضغط هذه من حيث مستوى تأثير حالة الضغط (حيث أن سيناريو الضغط المعتدل هو الأقل تأثيرًا بينما سيناريو الضغط الشديد هو الأعلى تأثيرًا).

يطبق البنك سيناريوهات الضغط التالية:

- ارتفاع مخصص انخفاض القيمة كنسبة ٪ من القروض والسلفيات
- تحول جزء من القروض العاملة الممنوحة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى قروض متعثرة
- انخفاض أسعار المحفظة الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر للبنك
- ارتفاع/انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل جميع العملات الأخرى
- سحب ودائع العملاء
- انخفاض الأصول السائلة
- التحول في منحنى العائد ليبور
- الزيادة في تكلفة التمويل بسبب مخاطر السمعة
- تحقيق الفرع ربح أقل من المتوقع
- التأثير المجمع للسيناريوهات المختلفة

الإفصاحات الكمية

١) فيما يلي مركز الأصول المرجحة بالمخاطر المختلفة (ريال عُماني بالآلاف): كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

الرقم المتسلسل	التفاصيل	مجمل الأرصدة (القيمة الدفترية)	صافي الأرصدة (القيمة الدفترية)	الأصول المرجحة بالمخاطر
١	البنود داخل الميزانية العمومية	٣,٣٤٠,١٠٨	٣,١٥٣,٢٢٦	٢,٥٦٦,٦٤٨
٢	البنود خارج الميزانية العمومية	١٠٣,٩٤٦	١٠٣,٩٤٦	٩٨,٥٥٣
٣	مشتقات	٤,٥٥٢	٤,٥٥٢	٣,٣٠٤
٤	مخاطر السوق	–	–	٨٠,٤٢٢
٥	مخاطر التشغيل	–	–	١٥٧,٠١٩
	الإجمالي			**٢,٩٠٥,٩٤٦**
٦	رأس المال الفئة ١			٤٩١,٩٩٥
٧	رأس المال الفئة ٢			١٢,٤٦٧
٨	**إجمالي رأس المال التنظيمي**			**٥٠٤,٤٦٢**
٨.١	متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان			٣٢٦,٨٩٢
٨.٢	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق			٩,٨٥٢
٨.٣	متطلبات رأس المال لمخاطر العمليات			١٩,٢٣٥
	إجمالي رأس المال المطلوب			**٣٠٥,٩٧٩**
٩	معدل رأس المال العادي الفئة ١			**٪١١.٨٠**
١٠	معدل الفئة ١			**٪١٦.٩٣**
١١	إجمالي معدل رأس المال			**٪١٧.٣٦**

٢) كفاية رأس المال

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

الرقم المتسلسل	التفاصيل	المنهج البسيط القيمة بالريال العماني
١	رأس المال الفئة ١ (بعد الاقتطاعات النظامية)	٤٩١,٩٩٥
٢	رأس المال الفئة ٢ (بعد الاقتطاعات النظامية وصولا إلى الحدود المسموح بها)	١٢,٤٦٧
٣	الأصول المرجحة بالمخاطر – محفظة الأعمال المصرفية	٢,٦٦٨,٥٠٥
٤	الأصول المرجحة بالمخاطر –مخاطر التشغيل	١٥٧,٠١٩
٥	**إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر – المحفظة المصرفية للبنك + مخاطر التشغيل**	**٢,٨٢٥,٥٢٤**
٦	**الحد الأدنى المطلوب لرأس المال لدعم الأصول المرجحة بالمخاطر لمحفظة الأعمال المصرفية ومخاطر التشغيل**	**٣٤٦,١٢٧**
	١) الحد الأدنى المطلوب لرأس المال الفئة ١ لمحفظة الأعمال المصرفية ومخاطر التشغيل	٢٨٩,٦١٧
	٢) رأس المال الفئة ٢ المطلوب لمحفظة الأعمال المصرفية ومخاطر التشغيل	٥٦,٥١٠
٧	رأس المال الفئة ١ المتاح لدعم محفظة التداول	١٥٨,٣٣٥
٨	رأس المال الفئة ٢ المتاح لدعم محفظة التداول	–
٩	**الأصول المرجحة بالمخاطر – محفظة التداول**	**٨٠,٤٢٢**
١٠	إجمالي رأس المال المطلوب لدعم محفظة التداول	٩,٨٥٢
١١	الحد الأدنى المطلوب لرأس المال الفئة ١ لدعم محفظة التداول	٢,٨٠٨
١٢	**إجمالي رأس المال التنظيمي**	**٥٠٤,٤٦٢**
١٣	**إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر – البنك ككل**	**٢,٩٠٥,٩٤٦**
١٤	**نسبة كفاية رأس المال وفقًا لبنك التسويات الدولية**	**٪١٧.٣٦**

ومن أجل التخفيف من التذبذب العالي في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وأثرها على رأس المال النظامي للبنوك في ظل تفشي كوفيد-١٩، فقد أصدر البنك المركزي العُماني متطلباً جديداً لتطبيق منهج «المرشحات الاحترازية» على مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ في حساب رأس المالي النظامي. سيتم إضافة أي زيادة في مخصصات المرحلة الثانية مقارنةً بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إلى رأس المال النظامي بينما سيتم إخراج هذه المخصصات بشكل تدريجي على مراحل خلال فترة خمس سنوات تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

بالإضافة إلى ذلك، طبق البنك أيضاً «المرشح الاحترازي» في حسابات كفاية رأس المال الخاصة بها، وذلك بموجب ترتيبات التعديل المرحلية للخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الأولى – والمرحلة الثانية، كما هو مذكور أعلاه. إن تأثير المرشح أعلاه على رأس المال النظامي للبنك هو ١٧ نقطة أساس. كما في تاريخ التقرير، ظل مركز رأس المال للبنك قوي وفي وضع جيد لاستيعاب تأثير أي اضطراب اقتصادي.

٤ التعرض للمخاطر وتقييمها

مبادئ إدارة المخاطر

المخاطر جزء لا يتجزأ من أنشطة البنك التجارية. يتمثل الهدف الأساسي لإدارة المخاطر في التأكد من أن ملف الأصول والالتزامات المالية للبنك ومراكزه التجارية وأنشطته الائتمانية والتشغيلية لا تعرضه للخسائر التي قد تهدد بقاءه. وتساعد إدارة المخاطر في ضمان عدم زيادة التعرض للمخاطر بشكل مفرط بالنسبة إلى رأس المال والمراكز المالية للبنك. ولقد اعتمد البنك بالفعل بيان قابلية تحمّل المخاطر الذي وضعه مجلس الإدارة.

يدير البنك المخاطر بفعالية وكفاءة من خلال جعل إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من الأعمال المصرفية التجارية. وهذا يؤكد الفهم الواضح لمتطلبات الأعمال من حيث المنتجات والعملاء وقدرات التسليم والمنافسة والبيئة التنظيمية وقيم المساهمين والبيئة الاقتصادية العالمية مما يقود البنك إلى تحديد مختلف المخاطر المرتبطة بها.

وبعد تحديد المخاطر، يقوم قسم إدارة المخاطر بوضع سياسات وإجراءات تراعي المتطلبات النظامية وأفضل الممارسات الدولية لمراقبة المخاطر وضبطها ضمن حدود محددة مقبولة مسبقًا.

وتتمثل المسؤولية الرئيسية لإدارة المخاطر في مجالات الأعمال والمجالات التشغيلية التي تتسبب في التعرض للمخاطر. وتوفر إدارة المخاطر فحصًا متعمقًا مقابل قرارات المخاطر بالإضافة إلى إجراءات مستمرة لتقييم المخاطر ومراقبتها والحد منها على مستوى المعاملة الفردية ومستوى المحفظة بشكل عام.

هيكل إدارة المخاطر

يقدم قسم إدارة المخاطر بالبنك تقاريره مباشرة إلى لجنة المخاطر التنفيذية (لجنة خاصة بمجلس الإدارة).

وتشمل إدارة المخاطر بالبنك العناصر الأربعة التالية:

إطار المخاطر

لقد وضع البنك سياسات وإجراءات لتقييم كفاية رأس المال استنادًا إلى لوائح البنك المركزي العُماني والتي اعتمدها مجلس الإدارة. وبموجب هذه اللوائح، يقيم البنك رأس ماله مقارنة بملف المخاطر الخاص به للتأكد من كفاية رأس ماله لدعم تغطية جميع المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها.

ويضمن مجلس الإدارة قيام الإدارة العليا بوضع إطار يحدد جميع المخاطر الجوهرية ذات الصلة ويقيسها ويراقبها ويقدم تقارير حولها. وقد حددت قسم إدارة المخاطر، المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها البنك كما وضعت الإطار اللازم لقياس هذه المخاطر ومراقبتها وتقديم تقارير بشأنها في الوقت المناسب.

تقوم لجان مجلس الإدارة ولجان الإدارة التالية بإدارة المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها البنك والسيطرة عليها:

لجان مجلس الإدارة:

- لجنة المراجعة والالتزام
- اللجنة التنفيذية والائتمانية
- اللجنة التنفيذية للمخاطر
- لجنة الترشيحات والمكافآت
- لجنة التحول الرقمي

لجان الإدارة:

- لجنة الإدارة التنفيذية
- لجنة الائتمان والاستثمار
- لجنة الأصول والالتزامات
- لجنة إدارة مخاطر الائتمان
- لجنة مخاطر التشغيل
- لجنة حماية المستهلك والمنتجات
- لجنة الأصول الخاصة
- لجنة تقديم الحلول التقينة
- لجنة التحول الرقمي والتقني

تعتمد إدارة مخاطر البنك على نموذج «خطوط الدفاع الثلاثة»، كما يدعمها خط الدفاع الرابع، لحماية البنك من المخاطر التي قد تهدد تحقيق أهدافه. يسمح هذا الهيكل بتنسيق مسؤوليات التحكم بفعالية وكفاءة. ولتحقيق هذا الهدف، يتم توضيح الأدوار والمسؤوليات لجميع الوظائف حتى يفهم الجميع دورهم ومدى ارتباطهم بأنشطة الإدارات الأخرى. يتم توضيح الأدوار والمسؤوليات للموظفين من خلال السياسات والإجراءات وأيضًا من خلال الوصف الوظيفي. فيما يلي توضيح لخطوط الدفاع:

خط الدفاع الأول

يتحمل قطاع العمليات التجارية الذي يمثل خط الدفاع الأول المسؤولية الكاملة عن جميع المخاطر في مجال نشاطه ويتعين عليه ضمان وجود ضوابط فعالة. بالقيام بذلك، فإنه يضمن أن يتم تنفيذ الضوابط الصحيحة بالطريقة الصحيحة، وأن التقييم الذاتي للأعمال على مستوى عالٍ بما فيه الكفاية، وأن هناك وعيًا كافياً بالمخاطر وأن يتم تخصيص أولوية / قدرة كافية لمحاور المخاطر. فيما يلي الأقسام المدرجة ضمن خط الدفاع:

- الخدمات المصرفية للشركات
- الخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد
- الخدمات المصرفية الإسلامية
- الخزينة
- تقنية المعلومات
- العمليات

خط الدفاع الثاني

تقع أقسام المخاطر والامتثال والمالية والقانونية تحت خط الدفاع الثاني. بصرف النظر عن الجانب التجاري، فإن وحدات المخاطر والرقابة في الخط الثاني تكون رأيها الخاص فيما يتعلق بالمخاطر التي تواجه البنك. وبهذه الطريقة، فإنها توفر درجة كافية من اليقين بأن وحدة الرقابة في الخط الأول هي إبقاء هذه المخاطر تحت السيطرة، دون أخذ المسؤولية الأساسية من الخط الأول. في هذا الصدد، يتم تكليف وحدات الخط الثاني بتحديد وقياس المخاطر وتقديم تقارير بشأنها. يتمتع قسم المخاطر بحق النقض لضمان الامتثال له.

تدعم وحدات المخاطر والرقابة في الخط الثاني أيضًا التنفيذ المتسق لسياسة المخاطر، وإطار المخاطر، وما إلى ذلك، في جميع أنحاء البنك، والإشراف على كيفية تطبيقها. يعد الامتثال وحدة مستقلة تهدف إلى منع البنك من التعرض لمخاطر الامتثال أو التعرض للضرر من خلال عدم الامتثال للقوانين أو اللوائح أو القواعد الداخلية المعمول بها.

خط الدفاع الثالث

بصفته الخط الثالث المستقل للرقابة، يتولى قسم التدقيق الداخلي مسؤولية مراقبة جودة العمليات التجارية الحالية. ويجري عمليات تدقيق قائمة على المخاطر وعامة لضمان أن يكون نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بما في ذلك سياسة المخاطر، فعالاً ولضمان وضع تدابير وعمليات السياسة وتطبيقها بشكل متسق داخل البنك لضمان استمرارية العمليات.

خط الدفاع الرابع

أخيرًا، هناك مستويات رقابة خارجية إضافية تُكمل مستويات الرقابة الثلاثة الحالية مثل أعمال الفحص والتدقيق من الهيئات الخارجية المستقلة. المراقبون الخارجيون هم الهيئات العامة تحت خط الدفاع هذا. قد لا يكون لدى المراقبون الخارجيون معلومات حول الوضع الحالي بالبنك مقارنة بما يمتلكه قسم التدقيق الداخلي من معلومات، بل يمكنهم تقديم منظور جديد وقيم. بناءً على ذلك، فالمراقبون الخارجيون لا غنى عنهمفي الهيكل العام للحوكمة والرقابة بالبنك على الرغم من كونهم من الأطراف غير المطلعة.

السياسات والإجراءات:

يعتمد مجلس الإدارة قدرة البنك على تحمل المخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر والسياسات والإطار لتنفيذها والسيطرة عليها بشكل فعال، بما في ذلك السلطات المفوضة إلى اللجنة التنفيذية والإدارة للموافقة على جميع التعرضات للمخاطر. وفي هذا السياق، وافق مجلس الإدارة على السياسات التالية:

١ سياسة مكافحة غسيل الأموال	٢٤ سياسة أمن المعلومات
٢ سياسة إدارة الأصول	٢٥ سياسة السيولة والتمويل
٣ سياسة مكافآت مجلس الإدارة	٢٦ سياسة مخاطر السوق
٤ سياسة الوساطة	٢٧ إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية
٥ سياسة إدارة استمرارية الأعمال	٢٨ سياسة إدارة المخاطر التشغيلية
٦ سياسة إدارة رأس المال	٢٩ سياسة إدارة الاستعانة بمصادر خارجية
٧ تصنيف وقياس الأصول والإلتزامات المالية	٣٠ سياسة التعامل مع الحساب الشخصي
٨ سياسة الحوسبة السحابية	٣١ سياسة حماية المنتج والمستهلك
٩ سياسة قواعد سلوك العمل	٣٢ إدارة المخاطر – النهج والإطار
١٠ سياسة الامتثال	٣٣ سياسة العقوبات
١١ سياسة الاتصالات والتسويق والعلامات التجارية	٣٤ سياسة وخطة الأمن والسلامة
١٢ سياسة حوكمة الشركات	٣٥ سياسة نظام الإدارة الاجتماعية والبيئية
١٣ سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات	٣٦ سياسة وسائل التواصل الاجتماعي
١٤ سياسة الائتمان والاستثمار	٣٧ سياسة الخزانة والاستثمار
١٥ سياسة معالجة شكاوى العملاء	٣٨ سياسة التسجيل الصوتي
١٦ سياسة الإفصاح	٣٩ سياسة إدارة الثروات
١٧ سياسة توزيع الأرباح	٤٠ سياسة الإبلاغ عن المخالفات
١٨ سياسة الخدمات المصرفية الإلكترونية	٤١ سياسة الأعمال الخيرية
١٩ سياسة النفقات	٤٢ سياسة تقاسم التكاليف
٢٠ سياسة المؤسسات المالية	٤٣ سياسة توزيع الأرباح
٢١ إطار عمل إدارة مخاطر الاحتيال	٤٤ سياسة الفصل بين الأموال
٢٢ سياسة إدارة مخاطر الاحتيال	٤٥ دليل الحوكمة الشرعية
٢٣ سياسة الموارد البشرية	٤٦ سياسة الزكاة

تخضع جميع السياسات لمراجعات دورية، ويتم اعتماد أي تغيير في القانون أو اللوائح بصورة تلقائية فور إصداره (أي قبل التعديل النهائي للسياسة أو الإجراء الأساسي).

يتعرض البنك للمخاطر التالية:

٥ مخاطر الائتمان

الإفصاح النوعي

تنشأ مخاطر الائتمان من الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن إخفاق العملاء / الأطراف المقابلة في الوفاء بشروط عقودهم. كما تشمل مخاطر خسارة قيمة المحفظة نتيجة الانتقال من الفئات الأقل عرضة للمخاطر إلى الفئات الأكثر عرضة للمخاطر. يقيم البنك مخاطر الائتمان عند التسوية وقبلها على مستوى العميل لكافة منتجات البنك.

مخاطر الائتمان هي أكثر المخاطر التي يتعرض لها البنك ولذا تعد الإدارة الاستباقية ضرورية لضمان نجاح البنك على المدى الطويل.

يمتلك البنك نظامًا شاملًا نافي للجهالة للموافقة على التسهيلات الائتمانية، وكذلك سياسات محددة جيدًا للسيطرة على مخاطر الائتمان على مستويات الطرف المقابل والمجموعة والقطاع الاقتصادي والدولة.

تتطلب جميع ائتمانات الشركات والبنوك والحكومة مراجعةً مستقلةً لمخاطر الائتمان معتمدة من قبل السلطات من المستوى الثاني وصولاً إلى مجلس الإدارة، استنادًا على سلطة اعتماد الائتمان المفوضة. وتستند جميع عمليات الموافقة على الائتمان على التوجيهات النظامية التي يصدرها البنك المركزي العُماني من وقت إلى آخر. وتحال الاستثناءات المرتبطة بالتعرض لائتمان التجزئة إلى قسم إدارة المخاطر للحصول على الموافقات اللازمة.

تقوم إدارة المخاطر بتحديد قدرة البنك على تحمل مخاطر الائتمان بما يتوافق مع التوجه الاستراتيجي للبنك. وتوجد لدى البنك عملية راسخة لضمان تخصيص رأس المال لإجمالي مخاطر الائتمان التي يتحملها البنك وقياس الاستخدام الفعلي لرأس المال على مستوى المحفظة.

وفيما يتعلق بالثقافة الائتمانية، فإن إدارة المخاطر تضمن وجود السياسات والتوجيهات والعمليات والاجراءات المناسبة لتغطية جميع مجالات الأعمال المتعلقة بمخاطر الائتمان. كما أنها تضمن التطبيق المتسق لمعايير الائتمان من خلال آلية مراجعة الائتمان الدؤوبة ومراجعة القروض بعد الموافقة من خلال آلية مراجعة القروض والمراجعة الدورية وتحديث السياسات والتوجيهات والاجراءات الائتمانية.

لدى البنك أيضا نظام قوي لتصنيفات مخاطر المقترضين التي تقيّم مخاطر المقترضين من الشركات وتراقب تغيرات التصنيفات بشكل دوري. في حالة المؤسسات المالية، يتم النظر في تصنيفات وكالات التصنيف الائتماني.

هيكل إدارة المخاطر الائتمانية وسياساتها

يتم التحكم في سياسات إدارة مخاطر الائتمان من خلال لجنة إدارة مخاطر الائتمان ولجنة المخاطر التنفيذية للمجلس وأعضاء مجلس الإدارة. فيما يلي هيكل الموافقة على مخاطر الائتمان:

وضع البنك حدوداً داخلية وسلطات للموافقة في لجان مختلفة على مستوى الإدارة ومجلس الإدارة أو في مجلس الإدارة بالكامل بناء على فئة المنتج مثل الاقتراض المصرفي التجاري أو حدود الدولة أو حدود الاقراض للبنوك / المؤسسات المالية أو الحكومة وكذلك الاقراض المتعلق بأنشطة الوساطة في البنك والطبيعة القانونية للمقترضين وتصنيف مخاطر الائتمان الخاص بهم.

فيما يتعلق بمخاطر المعاملات، تضمن إدارة المخاطر أن يتم اكتتاب الائتمان وفقًا للمعايير المعتمدة وأن يتم توضيح جميع المخاطر في مراجعة مخاطر الائتمان، بما في ذلك استثناءات السياسة. وتشمل تحليل وإعداد التقارير حول طبيعة تعرض الأطراف المقابلة داخل وخارج الميزانية العمومية (الحجم والمدة والتعقيد والسيولة)، بما في ذلك التسهيلات الائتمانية المضمونة وغير المضمونة. للحماية من مخاطر التركيز، تم وضع حدود قطاعية لضمان أن النافذة الإسلامية لديها محفظة متنوعة بشكل جيد، ويتم مراجعة نفس الأمر من قبل البنك بشكل منتظم.

تشرف لجنة إدارة مخاطر الائتمان على الالتزام بالحدود والاستثناءات وتقدم توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يخص المسائل المتعلقة بسياسة إدارة مخاطر الائتمان.

سياسة تعرضات الائتمان التي تجاوزت موعد استحقاقها وانخفاض القيمة

وفقًا للسياسة، ينشئ البنك مخصصًا لانخفاض قيمة عقود التمويل على الفور وبشكل متسق. في عام ٢٠١٨، اعتمد البنك معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ "الأدوات المالية" بناءً على تقييم انخفاض قيمة خسارة الائتمان المتوقعة على أساس قائم على النظرة المستقبلية، كما هو مطلوب من قبل البنك المركزي العُماني.

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الخسارة الائتمانية المتوقع حدوثها على مدار عمر الأصل، ما لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، وفي هذه الحالة، يستند هذا المخصص إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهرا. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهرا جزءا من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والتي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن الأحداث للعجز عن السداد بأداة مالية والمحتملة في غضون ١٢ شهرا بعد تاريخ التقرير.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم بصفة شهرية لمعرفة ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بالأدوات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإدراج المبدئي، من خلال النظر في التغير في مخاطر العجز عن السداد خلال العمر المتبقي للأداة المالية .

بناءً على العمليات المذكورة أعلاه، قام البنك بتجميع تعرضه للتمويل في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة، على النحو المبين أدناه:

المرحلة الأولى:
عند إدراج القروض والسلفيات والتمويل للمرة الأولى، يقوم البنك بإدراج أعلى المخصصات بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهرا. ويشمل التعرض للتمويل في المرحلة الأولى أيضا التسهيلات التي تحسنت فيها مخاطر الائتمان وتم إعادة تصنيف التعرض للتمويل من المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية:
عندما يكون التعرض للقروض والسلفيات والتمويل قد أظهر زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأته، يسجل البنك مخصصا للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. ويشمل التعرض للتمويل في المرحلة الثانية أيضا التسهيلات التي تحسنت فيها مخاطر الائتمان وتم إعادة تصنيف التعرض للتمويل من المرحلة ٣.

المرحلة الثالثة:
تعتبر التعرض للقروض والسلفيات والتمويل منخفضة القيمة الائتمانية. ويسجل البنك مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

يعتبر البنك أن الأصل المالي في حالة عجز عن السداد عندما:

- لا يكون من المرجح على المقترض سداد التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل، دون أن يكون للبنك حق الرجوع عليه باتخاذ إجراءات مثل تحقيق الورقة المالية (إذا تم الاحتفاظ بأي منها)؛ أو
- تأخر المقترض في السداد لفترة أكثر من ٩٠ يوما فيما يتعلق بأي التزام ائتماني مادي للبنك.
- في حالة أرصدة الخزينة والأرصدة بين البنوك، عندما لا تتم تسوية المدفوعات اللحظية المطلوبة عند إقفال العمل كما هو موضح في الاتفاقيات الفردية.

الإفصاح الكمي:

١) مجموع مجمل التعرض لمخاطر الائتمان، بالإضافة إلى متوسط مجمل التعرض خلال الفترة مقسمة وفقاً للأنواع الرئيسية للتعرض لمخاطر الائتمان: (ريال عُماني بالآلاف)

الرقم المتسلسل	نوع التعرض لمخاطر الائتمان	متوسط مجمل التعرض		إجمالي مجموع التعرض	
		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
١	سحوبات على المكشوف	٩٠,١٠٨	٧٩,٩١٤	٩٥,٦٩٩	٧٣,٣٥٦
٢	قروض شخصية	٧٣٩,٣٦١	٧٤١,٠١٧	٧٦٩,٦٣٩	٧٤٢,٣٨٩
٣	قروض مقابل إيصالات أمانة	٨٠,٧٢٧	٧٦,٦٩٢	٧٩,٩٢٩	٧٢,٣٨٧
٤	قروض أخرى	١,٨١٨,٤٧١	١,٦٢٤,٩٧٤	١,٨٤٣,١٤٣	١,٦٩١,٧٥٨
٥	كمبيالات شراء / خصم	١١,٥٨١	١١,٣٦٤	١٣,١٠١	٩,١٧٥
	الإجمالي	**٢,٧٤٠,٢٤٨**	**٢,٥٣٣,٩٦١**	**٢,٨٠١,٥١١**	**٢,٥٨٩,٦٥**

٢) التوزيع الجغرافي للتعرضات استنادًا إلى النوع الرئيسي للتعرض للائتمان: (ريال عُماني بالآلاف)

الرقم المتسلسل	نوع التعرض لمخاطر الائتمان	سلطنة عُمان	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	الهند	الإجمالي
١	سحوبات على المكشوف	٩٥,٦٩٩	–	–	٩٥,٦٩٩
٢	قروض شخصية	٧٦٩,٦٣٩	–	–	٧٦٩,٦٣٩
٣	قروض مقابل إيصالات أمانة	٧٩,٩٢٩	–	–	٧٩,٩٢٩
٤	قروض أخرى	١,٨٣٧,٢٦٠	٥,٣٥٧	٥٢٦	١,٨٤٣,١٤٣
٥	كمبيالات شراء / خصم	١٣,١٠١	–	–	١٣,١٠١
	الإجمالي	**٢,٧٩٥,٦٢٨**	**٥,٣٥٧**	**٥٢٦**	**٢,٨٠١,٥١١**

٣) توزيع التعرضات حسب القطاع أو الطرف المقابل مقسماً وفقاً للأنواع الرئيسية للتعرض لمخاطر الائتمان: (ريال عُماني بالآلاف)

الرقم المتسلسل	القطاع الاقتصادي	سحوبات على المكشوف	قروض	كمبيالات شراء / خصم	الإجمالي	تعرضات خارج الميزانية العمومية
١	تجارة الجملة والتجزئة	٣١,٥٣٨	٢٣٦,٤٣١	٤,٠١٥	٢٧١,٩٨٤	٤١,٦٨٣
٢	التعدين والمحاجر	١,٥١٨	١٦,٨٣٤	٢٦٠	١٨,٦١٢	٣٤٥
٣	الإنشاءات	١٤,٥٠٥	٣٤٥,٥٦١	٤,٢٤٩	٣٦٤,٣١٥	٣٧,٩٧١
٤	تصنيع	٨,٠٢٧	٢٣٦,٩٠٤	١,٧٢٤	٢٤٦,٦٥٥	٣٩,٦٠٣
٥	النقل والاتصالات	١,٠٤٤	٢٢٤,٨١٨	–	٢٢٥,٨٦٢	١,٠٩٤
٦	الكهرباء والغاز والمياه	٩,٣٣٩	٩٣,٦٣٩	–	١٠٢,٩٧٨	١١,٦٦٨
٧	المؤسسات المالية	٣٦٣	٢٤٦,٩٦٧	٤٥	٢٤٧,٣٧٥	١,٧٣٥
٨	الخدمات	٨,٤٨٨	٣٦٩,١٨٩	٢,٧٠٦	٣٨٠,٣٨٣	١٨,٤٢٨
٩	قروض شخصية	٦,٢٣٧	٧٦٣,٤٠٢	–	٧٦٩,٦٣٩	٧
١٠	الحكومة	–	٩٨,٣٦٤	١٠٢	٩٨,٤٦٦	٧,٤٤٧
١١	كافة القطاعات الأخرى	١٤,٦٤٠	٦٠,٦٠٢	–	٧٥,٢٤٢	٢,٦١٥
	الإجمالي	**٩٥,٦٩٩**	**٢,٦٩٢,٧١١**	**١٣,١٠١**	**٢,٨٠١,٥١١**	**١٦٢,٥٩٦**

٤) فيما يلي الاستحقاق التعاقدي المتبقي للمحفظة بالكامل مقسماً وفقاً للأنواع الرئيسية للتعرض لمخاطر الائتمان: (ريال عُماني بالآلاف)

الرقم المتسلسل	الشريحة الزمنية	سحوبات على المكشوف	قروض	كمبيالات شراء / خصم	الإجمالي	تعرضات خارج الميزانية العمومية
١	حتى شهر واحد	٤,٦٦٧	٤٣٩,٤١٩	٥,٥٦٨	٤٤٩,٦٥٤	٣١,٦٤٠
٢	١–٣ أشهر	٤,٦٦٧	١٢٨,٦٨٠	٤,٦٦٧	١٣٨,٠١٤	١٨,٤٦٠
٣	٣–٦ أشهر	٤,٦٦٧	٣٥,١٩٠	٢,٦١١	٤٢,٤٦٨	٢٤,٠٦٠
٤	٦–٩ أشهر	٤,٦٦٨	١٦,٦٩٩	١٠٣	٢١,٤٧٠	١٠,٧٦٨
٥	٩–١٢ أشهر	٤,٦٦٨	٥٤,٣٦٦	–	٥٩,٠٣٤	١٢,٤٤٠
٦	١–٣ سنوات	٢٣,٣٣٧	١٣١,٢٩٤	–	١٥٤,٦٣١	٣٧,٠٧٧
٧	٣–٥ سنوات	٢٣,٣٣٨	٢٣١,٥٤٧	–	٢٥٤,٨٨٥	٢٦,٧٠٢
٨	أكثر من ٥ سنوات	٢٣,٣٣٨	١,٦٥٨,٠١٧	–	١,٦٨١,٣٥٥	١,٤٤٩
	الإجمالي	**٩٣,٣٥٠**	**٢,٦٩٥,٢١٢**	**١٢,٩٤٩**	**٢,٨٠١,٥١١**	**١٦٢,٥٩٦**

٥) القطاع الرئيسي أو نوع الطرف المقابل: (ريال عُماني بالآلاف)

خصص البنك مبلغاً إضافياً بقيمة ٠,٩٩٨ مليون ريال عُماني كاحتياطي خاص غير قابل للتوزيع على قروض معاد هيكلتها بناءً على التعميم الصادر من البنك المركزي العُماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

الرقم المتسلسل	القطاع الاقتصادي	مجمل القروض	منها، تعرض المرحلة الثالثة	مخصص المرحلة الأولى والثانية^	مخصص المرحلة الثالثة *	مخصص انخفاض القيمة خلال السنة	دفعات مقدمة مشطوبة، بالصافي خلال السنة
١	تجارة الجملة والتجزئة	٢٧١,٩٨٤	٢٠,٧٦١	٥,٨٠٥	١١,٠٨٣	٢,١٥٠	١٤
٢	التعدين والمحاجر	١٨,٦١٢	٢,٩٢٥	٧٥	١,٧٠٩	٢٠٣	–
٣	الإنشاءات	٣٦٤,٣١٥	٤,٢٩٦	٨,٦٠٩	١,٧٣١	٢,٤٧٠	–
٤	تصنيع	٢٤٦,٦٥٥	١٢,١٥٩	٣,٠٩٠	٦,٤٦٣	٣,٠٥٣	–
٥	الكهرباء والغاز والمياه	١٠٢,٩٧٨	–	١٧٤	–	٤	–
٦	النقل والاتصالات	٢٢٥,٨٦٢	٢,٤٣٣	١,٠٢٠	١,٤٢٧	٣٦٥	–
٧	المؤسسات المالية	٢٤٧,٣٧٥	–	٩١٨	–	(٥٨٨)	–
٨	الخدمات	٣٨٠,٣٨٣	١٤,٩٧٩	٨,٢٨٤	٧,٠٤٠	١,٨٦٤	–
٩	قروض شخصية	٧٦٩,٦٣٩	٢٢,٤١٧	٣,٤٠٣	١٦,٨٧٧	١,٥٢٧	٤
١٠	الحكومة	٩٨,٤٦٦	–	٧٧	–	١٧	–
١١	كافة القطاعات الأخرى	٧٥,٢٤٢	٣,٢١٠	٨٥٩	٢٨,٧٠٧	٧,٦٥٦	–
	الإجمالي	**٢,٨٠١,٥١١**	**١١٠,١٨٠**	**٣٢,٣١٤**	**٧٥,٠٣٧**	**١٨,٧٢١**	**١٨**

* – مخصص المرحلة الثالثة يتضمن فائدة مجنبة بمبلغ ١٦,٠٩٢ مليون ريال عُماني.

^ – المرحلة الثالثة تتضمن تغطيات الخسارة الائتمانية المتوقعة الإضافية بقيمة ١٠,٢٢١ مليون ريال عماني.

٦) مبالغ القروض التي انخفضت قيمتها مقسمة وفقًا للمناطق الجغرافية الرئيسية، بما في ذلك مبالغ مخصصات انخفاض القيمة لكل منطقة جغرافية: (ريال عُماني بالآلاف)

الرقم المتسلسل	الدول	مجمل القروض	منها، تعرض المرحلة الثالثة	مخصص المرحلة الأولى والثانية ^	مخصص المرحلة الثالثة*	مخصص انخفاض القيمة خلال السنة	دفعات مقدمة مشطوبة، بالصافي خلال السنة
١	سلطنة عُمان	٢,٧٩٥,٦٢٨	١٠٩,٦٥٤	٣٢,٢٩٧	٧٤,٥٨٩	١٨,٦٥٨	١٨
٢	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	٥,٣٥٧	–	١٧	–	(٣٨٥)	–
٣	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	–	–	–	–	–	–
٤	الهند	٥٢٦	٥٢٦	–	٤٤٨	٤٤٨	–
٥	باكستان	–	–	–	–	–	–
٦	أخرى	–	–	–	–	–	–
	الإجمالي	**٢,٨٠١,٥١١**	**١١٠,١٨٠**	**٣٢,٣١٤**	**٧٥,٠٣٧**	**١٨,٧٢١**	**١٨**

المرحلة الثالثة تتضمن تغطيات الخسارة الائتمانية المتوقعة الإضافية بقيمة ١٠,٢٢١ مليون ريال عماني.

٧) حركة مجمل القروض (ريال عُماني بالآلاف)

الرقم المتسلسل	التفاصيل	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
١	الرصيد الافتتاحي	٢,٦٠٠,٣٤٠	٤٣١,١٥٢	٩٧,٥٧٣	**٢,٥٨٩,٠٦٥**
٢	التخفيف / التغييرات (+/-)	(٧٦,٩٢١)	٧١,٤١٠	٥,٥١١	**–**
٣	القروض الجديدة	٣٤٣,٩٣١	١١,٥٤٨	٧,٧٤٤	**٣٦٣,٢٢٣**
٤	القروض المستردة	١٢٤,٦١٣	٢٥,٥١٧	٦٢٩	**١٥٠,٧٥٩**
٥	قروض مشطوبة	–	–	١٨	**١٨**
٦	الرصيد الختامي	٢,٢٠٢,٧٣٧	٤٨٨,٥٩٣	١١٠,١٨١	**٢,٨٠١,٥١١**
٧	مخصص انخفاض القيمة المحتفظ به	٦,١٢٢	٢٦,١٩٢	٧٥,٠٣٧	**١٠٧,٣٥١**
٨	فوائد مجنبة	–	–	١٦,٠٩٢	**١٦,٠٩٢**

مخاطر الائتمان – إفصاحات المحافظ الخاضعة للمنهج الموحد

كجزء من المنهج الموحد، يتبع البنك المنهج المبسط لحساب تكلفة رأس المال لمخاطر الائتمان. وبناء على ذلك، ومع مراعاة توجيهات البنك المركزي العُماني، استخدم البنك الضمانات المالية مثل النقد والضمانات المصرفية المقبولة والأسهم المدرجة في المؤشر الرئيسي لسوق مسقط لأوراق المال كجزء من تخفيف مخاطر الائتمان لتحقيق كفاية رأس المال.

الإفصاحات النوعية

إن البنك يتبع التصنيفات الائتمانية الصادرة من مؤسسات موديز و ستاندر أند بورز وفيتش لكل من تعرضات الحكومة والتعرضات بين البنوك، ويتم التعامل مع الرصيد على أنه غير مصنف بمقدار مخاطر ١٠٠٪. وبناء على التوجيهات فإنه يتم إعتبار التصنيفات لأقل وزنين للمخاطر على أن يطبق وزن المخاطر الأعلى من بينهما. لا يوجد أي تغيير في المنهج مقارنة بالسنة الماضية.

يستخدم البنك الصلاحية المطلقة في التعامل مع القروض والسلفيات كغير مصنفة وتحمل وزن مخاطر ١٠٠٪، باستثناء القروض السكنية وقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحمل وزن مخاطر ٣٥٪ و٧٥٪ بناءً على المتطلبات الواردة في التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العُماني.

وكذلك، فإن البنك يستخدم الصلاحية المطلقة كمبدأ بسيط للإدراج بالضمانات.

الإفصاحات الكمية

فيما يلي مجمل مبلغ التعرض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ الخاضع للمنهج الموحد:

الرقم المتسلسل	المنتج / التصنيف	تكلفة رأس المال					ريال عُماني بالآلاف الإجمالي
		٠٪	٢٠٪	٣٥٪	٥٠٪	٧٥٪	١٠٠٪	
	مصنف							
١	جهات سيادية	٤٨٢,٢١٠	–	–	–	–	–	**٤٨٢,٢١٠**
٢	البنوك	–	٤٢,٤٦٢	–	٢٢,٧٤٥	–	٣٩,٧٦٠	**١٠٤,٩٦٧**
٣	شركات	–	–	–	–	١٤٢,٥١٨	–	**١٤٢,٥١٨**
	غير مصنفة							
١	شركات	–	–	–	–	–	١,٥٩٦,٠١٢	**١,٥٩٦,٠١٢**
٢	البنوك	–	٦٢٣	–	٤٦	–	–	**٦٦٩**
٣	أفراد	–	–	–	–	–	٤١٧,٨٧٩	**٤١٧,٨٧٩**
٤	مطالبات مضمونة بعقار سكني	–	–	١٢٤,٥٩٣	–	–	٢٠٦,٧٣٠	**٣٣١,٣٢٣**
٥	مطالبات مضمونة بعقار تجاري	–	–	–	–	–	١٧٨,٥٠٢	**١٧٨,٥٠٢**
٦	قروض متأخرة السداد	–	–	–	–	–	١٩,٢٤٥	**١٩,٢٤٥**
٧	أصول أخرى	١٩,٥٤٦	–	–	–	–	١٥٥,٧٣٥	**١٧٥,٢٨١**
	إجمالي المحفظة المصرفية	**٥٠١,٧٥٦**	**٤٣,٠٨٥**	**١٢٤,٥٩٣**	**٢٢,٧٩١**	**١٤٢,٥١٨**	**٢,٦١٣,٨٦٣**	**٣,٤٤٨,٦٠٦**

تخفيف مخاطر الائتمان – إفصاحات المناهج الموحدة

الإفصاح النوعي

يتضمن تخفيف مخاطر الائتمان ترتيبات إدارة الضمانات وترتيبات ضمان الائتمان، فيما يلي وصف للسياسات والعمليات الخاصة بالمقاصة داخل وخارج الميزانية العمومية (ومدى استخدام البنك لها) وسياسات وعمليات تقييم الضمانات وإداراتها والأنواع الرئيسية للضمانات المتخذة.

وفيما يتعلق بالضمانات العقارية، يتم الحصول على تقييمين إذا تجاوزت قيمة الضمان مستوى معين: يتم اعتماد التقييم الأقل. ويوجد لدى البنك مطلب إلزامي للحصول على بوليصة تأمين على الضمان العقاري (بخلاف الأرض) حيث يتم تعيين هذه السياسة لصالح البنك. ويتم تقييم الضمانات العقارية على فترات منتظمة وأيضًا حسب الحاجة بناءً على تقييم المخاطر والسيناريو الاقتصادي السائد.

يقبل البنك عادة الأنواع التالية من الضمانات:

- الهوامش النقدية والودائع الثابتة.
- العقارات التي تتألف من الأصول المدرة للدخل والأصول غير المدرة للدخل.
- الأسهم المدرجة في أسواق الأوراق المالية المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي.
- ضمانات غير قابلة للإلغاء وغير مشروطة / خطابات اعتماد احتياطية صادرة عن أحد البنوك المعتمدة.
- سندات الدين الخاضعة للمعايير المعتمدة.
- الأموال الخاضعة للمعايير المعتمدة.

كما يقبل البنك ضمانات الأفراد والشركات للتخفيف من المخاطر حيثما كان ذلك مطبقًا، ولديه نظام لتقييم جدارة الائتمان.

وتقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات على فترات منتظمة وتطلب ضمانات إضافية وفقًا للاتفاقية الأساسية في حالة العجز. كما يقوم البنك بمراجعة دورية لتغطية الضمانات لتحديد كفاية مخصص خسائر انخفاض القيمة. وبلغت القيمة العادلة للضمانات التي يحتفظ بها البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ للقروض والسلفيات غير منخفضة القيمة ١,٨٤٤.٦٣٢ مليون ريال عُماني.

الإفصاح الكمي

وفقا لتوجيهات اتفاقية بازل والبنك المركزي العُماني، فإن البنك يمتلك الضمانات المؤهلة التالية:

١) الضمانات النقدية ٢) ضمانات الأسهم ٣) ضمانات الحكومة.

التعرض المغطى بضمانات نقدية – ٩٠.٧٧٨ مليون ريال عُماني، بعد تطبيق الخصم بنسبة (٠٪) يصبح التعرض لا شيء ريال عُماني.

التعرض المغطى بضمانات الأسهم – ١٥٦.٦٣٣ مليون ريال عُماني، بعد تطبيق الخصم بنسبة (٥٠٪) يصبح التعرض ٧٨.٣١٦مليون ريال عُماني.

التعرض المغطى بضمانات الحكومة – ١٠٧,٣٧٣ مليون ريال عُماني، بعد تطبيق الخصم بنسبة (٠٪) يصبح التعرض لا شيء ريال عُماني.

التفاصيل	مليون ريال عُماني
مجمل التعرض – محفظة الأعمال المصرفية	٣,٤٤٩
تخفيف مخاطر الائتمان	(١٧٠)
التأثر المرجح بالمخاطر – محفظة الأعمال المصرفية	(٦١١)
الأصول المرجحة بالمخاطر – محفظة الأعمال المصرفية	٢,٦٦٨
تكلفة رأس المال لمخاطر الائتمان	**٣٢٧**

مخاطر الائتمان للطرف المقابل:

مخاطر الائتمان للطرف المقابل هي مخاطر إخفاق العميل أو الطرف التجاري المقابل للبنك، ويكون ذلك عادة في عقد الأداة المالية المشتقة المتداولة في السوق الموازية، في الوفاء بالتزامه مما قد يؤدي إلى استبدال أو إنهاء المعاملة مما يتسبب في خسارة للبنك.

وقد قام البنك بتطبيق طريقة التعرض الحالي لقياس الأصول المرجحة بالمخاطر بموجب مخاطر الائتمان للطرف المقابل. ويتم تعريف التعرض بموجب طريقة التعرض الحالي على أنه مجموع التعرض المستقبلي المحتمل والتعرض الحالي للائتمان. والتعرض المستقبلي المحتمل هو المبلغ التقديري للتعرض الذي قد يحدث على مدى فترة زمنية لمدة سنة واحدة في حين أن التعرض الحالي هو مجموع القيم الإيجابية على أساس سعر السوق. ويبلغ إجمالي التعرض لدى البنك بالريال العُماني على أساس المشتقات غير المتداولة (كالعقود الآجلة لشراء العملات ومقايضات معدلات الفائدة وغيرها) والأصول المرجحة بالمخاطر ٤.٥٥٢ مليون ريال عُماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

٦ مخاطر السوق

الإفصاح النوعي

تخضع كافة أعمال البنك بصفة أساسية لمخاطر تحرك أسعار السوق ومعدلاته وما يترتب على ذلك من أرباح أو خسائر للبنك. وتنشأ مخاطر السوق من التقلبات في معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع والأسهم. وتم تصنيف مخاطر السوق إلى مخاطر معدلات الفائدة ومخاطر مركز حقوق المساهمين ومخاطر صرف العملات الأجنبية. لا يتاجر البنك في السلع.

لدى البنك إطار قوي لإدارة مخاطر السوق يتكون من تحديد المخاطر ووضع حدود لها ومراقبتها وتقديم التقارير عنها ووضع مصفوفة الإجراءات التصعيدية واتخاذ قرار بشأنها. وتضمن السياسة والإجراءات أن تكون جميع الحدود في نطاق قدرة البنك على تحمل المخاطر ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

فيما يلي تفاصيل مخاطر السوق المختلفة:

مبادئ وإطار مخاطر معدلات الفائدة

تنشأ مخاطر معدلات الفائدة من احتمالية تأثير التغيرات في معدلات الفائدة على قيمة الأدوات المالية الأساسية. ويتعرض البنك لمخاطر معدلات الفائدة كنتيجة لعدم التطابق أو لوجود فجوات في مبالغ الأصول والالتزامات والأدوات المالية المدرجة خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة معينة. ويتمثل الهدف العام للبنك في إدارة حساسية معدلات الفائدة بحيث لا تؤثر التحركات في معدلات الفائدة سلبًا على صافي إيرادات الفوائد للبنك. وتقاس مخاطر معدلات الفائدة على أنها التقلبات المحتملة في صافي إيرادات الفوائد الناتجة عن التغيرات في معدلات الفائدة في السوق. ويدير البنك هذه المخاطر عن طريق مطابقة أو تحوط ملف إعادة تسعير الأصول والالتزامات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر المختلفة.

مخاطر معدلات الفائدة في محفظة التداول

مخاطر معدلات الفائدة في محفظة التداول هي مخاطر الخسارة في القيمة السوقية للأدوات المالية الأساسية وتنشأ من حساسية الأدوات المحملة بالفائدة تجاه تقلب معدل الفائدة. وتتم مراقبة مخاطر معدلات الفائدة في محفظة التداول من خلال حدود التعرض الافتراضية وحدود وقف الخسارة والحدود القصوى للاستحقاق على أساس سعر السوق.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لم يكن هناك مركز محفظة تداول ذا حساسية تجاه تغيرات معدل الفائدة.

مخاطر مركز حقوق المساهمين

تنشأ مخاطر مركز حقوق المساهمين نتيجة للتغير في القيمة السوقية لمحفظة حقوق مساهمي البنك نتيجة للتغير في السوق العامة أو الشروط الخاصة بالأوراق المالية. تقوم لجنة الأصول والالتزامات بمراقبة جميع الاستثمارات في حقوق المساهمين بشكل دوري. ويتحمل مكتب إدارة مخاطر السوق مسؤولية ضمان وجود حدود مناسبة للمخاطر وتقديم تقارير بشأنها إلى السلطات المختصة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغت الاستثمارات في حقوق المساهمين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ١٥.٨٧٩ مليون ريال عُماني.

مخاطر صرف العملات الأجنبية

مخاطر صرف العملات الأجنبية هي مخاطر تأثر مراكز العملات الأجنبية التي يتخذها البنك سلبًا بسبب التقلب في أسعار صرف العملات الأجنبية. ويتم ضمان إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية من خلال القياس والمراقبة المنتظمة لمراكز العملات الأجنبية المفتوحة. وتتخذ الخزينة كل التدابير الممكنة لتغطية المراكز المفتوحة التي تنشأ عن معاملات العملاء.

إن الأدوات المستخدمة للتخفيف من هذه المخاطر هي معاملات الصرف الأجنبي الفوري والعقود الآجلة والودائع وغيرها. وتساعد هذه الأدوات في حماية البنك من الخسائر التي قد تنشأ بسبب التحركات الكبيرة في أسعار صرف العملات الأجنبية. وتتولى خزينة البنك إدارة جميع التعرضات لصرف العملات الأجنبية بشكل مركزي ويتم تصنيفها يوميا إلى السوق. تم تخصيص حدود فيما يتعلق بالتعرضات المفتوحة لفترة قصيرة ووقف الخسارة والعملات المصرح بها لمراقبة تعرضات مخاطر صرف العملات الأجنبية والسيطرة عليها.

يعامل البنك كامل تعرضه لصرف العملات الأجنبية بموجب طريقة اتفاقية بازل ٢ الموحدة لحساب رأس المال. ويبلغ صافي المراكز المفتوحة في جميع العملات الأجنبية ٤١.٠٥٢ مليون ريال عُماني (بما في ذلك ٣١.٤٦٢ مليون ريال عُماني للمراكز المفتوحة في العملات المرتبطة بشكل فعال بالدولار الأمريكي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

الإفصاح الكمي:

تكلفة رأس المال:

يتضمن التعرض بموجب محفظة التداول للبنك تعرضًا صغيراً بشكل نسبي لتعرض صرف العملات الأجنبية ناشئ بشكل أساسي عن الاحتفاظ بمراكز العملات القصيرة في نهاية اليوم، والتعرض لأدوات مرتبطة بمعدل الفائدة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي لضمان الحفاظ على وضع العملة المفتوحة ضمن الحدود النظامية لغرض فرض تكلفة رأس المال، يتم أخذ متوسط ثلاثة أشهر لمجموع صافي المراكز قصيرة الأجل أو صافي المراكز طويلة الأجل ، أيهما أعلى. يتم إعداد المتوسط على أساس المراكز الفعلية التي تم الحصول عليها في جميع أيام العمل خلال فترة الثلاثة أشهر التي تسبق مباشرة تاريخ التقرير.

بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك بمحفظة صغيرة جدًا للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتم مراقبة التعرضات يوميًا بواسطة المكتب الأوسط وفقًا لحدود وقف الخسارة والتعرض المعتمدة.

يوضح الجدول أدناه تكلفة رأس المال لمخاطر معدل الفائدة وحقوق المساهمين وصرف العملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

نوع المخاطر	٢٠٢٣	٢٠٢٢
مخاطر معدل الفائدة	–	–
مخاطر مركز الأسهم	**٢,٥٤١**	١,٤٠٥
مخاطر صرف العملات الأجنبية	**٣,٨٩٣**	١٠,١٨٥
نسبة صافي المركز المفتوح إلى رأس المال النظامي	**٨.٣٩٪**	٣٢.١١٪
السقف النظامي (النسبة لإجمالي صافي القيمة الملموسة)	**٤٠٪**	٤٠٪

بلغ إجمالي الأصول المرجّحة بالمخاطر لمحفظة التداول ٨٠.٤٢١ مليون ريال عماني برأسمال قدره ٩.٨٥١ مليون ريال عماني.

الاستثمارات في المحفظة المصرفية

يجب أن تكون استثمارات البنك ضمن الحدود والقيود العامة التي قد يحددها البنك المركزي العُماني من حين إلى آخر.

ومع ذلك، فقد قام البنك بوضع حدود داخلية وسلطات موافقة على مختلف اللجان على مستوى الإدارة ومجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة بالكامل بناءً على فئة المنتج مثل إعادة الشراء ومعدل ائتمان البنك المركزي العُماني أو حقوق المساهمين / السندات كنسبة من قاعدة رأس مال البنك. ويتم توجيه جميع مقترحات الاستثمار من خلال لجنة الأصول والالتزامات إلى سلطة الموافقة ذات الصلة.

وبالإضافة إلى القيود التي يفرضها البنك المركزي العُماني على الاستثمارات التي تقوم بها البنوك وكذلك القيود الداخلية المبينة أعلاه، سيتم تطبيق القيود التالية:

إن قدرة البنك على تغطية الاكتتابات الخاصة والأسهم غير المدرجة/ غير المسعرة منخفضة، وأي مقترحات مثل هذه يجب أن تكون مبررة بما يكفي على أساس كل حالة على حدة، كما يجب أن تتم الموافقة عليها على الأقل من قبل لجنة التنفيذ والائتمان وكذلك مجلس الإدارة إذا كانت تتجاوز الحدود المقررة كالنسبة التي تمثلها من قاعدة رأس مال البنك.

يجب أن تكون كافة استثمارات البنك بالدولار الأمريكي أو بعملات دول مجلس التعاون الخليجي المربوطة بالدولار الأمريكي أو أي استثمارات بعملات أخرى ويجب أن تتم الموافقة عليه على الأقل من قبل لجنة التنفيذ والائتمان إذا كانت تتجاوز الحدود المقررة كنسبة من قاعدة رأس مال البنك بعد مراجعة وتوصية لجنة الأصول والالتزامات. ويجب ألا يتجاوز إجمالي الاستثمارات في جميع هذه العملات الحد المقرر على أساس قاعدة رأس مال البنك ما لم يوافق عليها مجلس الإدارة. وينبغي أن يشمل ذلك جميع الاستثمارات التي تتم من خلال أي مدير لصندوق استثماري أو الاستثمارات المملوكة من خلال قسم إدارة الأصول بالبنك.

إن أي استثمارات للبنك خارج دول مجلس التعاون الخليجي أو الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تتم الموافقة عليها بشكل خاص من قبل لجنة التنفيذ والائتمان على الأقل إذا تجاوزت الحدود المقررة كنسبة من قاعدة رأس مال البنك. وينبغي أن يشمل ذلك جميع الاستثمارات من خلال أي مدير لصندوق استثماري أو استثمارات الملكية من خلال قسم إدارة الأصول بالبنك.

سيحاول البنك تحقيق تنوع معقول في محفظة استثماراته في حقوق المساهمين بين القطاعات الاقتصادية ولن يتجاوز حد معين من محفظته الاستثمارية في أي مجموعة من الصناعات / القطاعات المحددة أدناه:

أ) التداول وتجارة التجزئة
ب) تطوير وإدارة العقارات وإيرادات التأجير
ت) الإنشاءات / المقاولات ومواد البناء
ث) السفر/ السياحة والفنادق والمطاعم والترفيه والخدمات الصحية والتعليم
ج) المستودعات / المخازن والخدمات اللوجستية وإدارة الإمداد والنقل والمرافق والاتصالات
ح) النفط والغاز
خ) خدمات البنوك والتمويل
د) المجموعات التجارية والشركات القابضة المستثمرة في أي من مجالات الأعمال المذكورة أعلاه
ذ) تقنية المعلومات
ر) الصناعات الدوائية
ز) التصنيع والصناعات

وينبغي أن يشمل ذلك جميع استثمارات الملكية التي تتم من خلال قسم إدارة الأصول بالبنك.

وأي اقتراح يؤدي إلى مخالفة ما ورد أعلاه أو أي اقتراح للاستثمار في أي قطاع أو صناعة غير مدرجة أعلاه سيحتاج موافقة اللجنة التنفيذية للائتمان.

يجب أن تكون جميع طلبات الموافقة على الاستثمار للمعاملات أو حدود التداول المحددة مقدمة من قبل وحدات الأعمال ذات الصلة المعتمدة من قبل لجنة الائتمان والاستثمار والمقدمة إلى لجنة الائتمان التنفيذية المفوضة. أي موافقة تتجاوز تلك الحدود المسموح بها يتم رفعها إلى مستوى مجلس الإدارة للموافقة عليها. ويتم تطبيق أي قيود على الاستثمارات وفقًا للوائح البنك المركزي العُماني. تفاصيل الاستثمارات مبينة في الإيضاح رقم ٨ حول القوائم المالية.

حالات الخروج من الاستثمار / وقف الخسارة (لا يغطي هذا عمليات قسم إدارة الأصول)

يجب تحديد استراتيجيات الخروج من الاستثمار بوضوح في جميع مقترحات الاستثمار. وفي حالة حدوث تغيير في استراتيجية الخروج، يجب الحصول على الموافقة من نفس الهيئة المفوضة بالموافقة عليه. تتم الموافقة / التصديق على بيع استثمارات القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من قبل لجنة الأصول والالتزامات.

مستوى تحمل الانخفاض في قيمة الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بحد أقصى ١٥٪ (في سنة مالية معينة). ويتم التخارج من الاستثمارات التي تتجاوز هذا الحد. يتم إخطار أعضاء لجنة الأصول والالتزامات بأي حصة محتفظ بها تعادل الخسارة أو تزيد عن ١٠٪ (في سنة مالية معينة). وفي حالة ما إذا كان الاستثمار يشهد تغيراً جوهرياً (كانخفاض فعلي أو انخفاض متوقع، إلخ)، يجب على وحدة الأعمال تحديد خطة العمل/ الخطة العلاجية وإخطار لجنة الائتمان والاستثمار بها. بناءً على مراجعة لجنة الأصول والالتزامات، فإنها تعتمد الإستراتيجية الأنسب وتخطر لجنة الائتمان والاستثمار بها.

مخاطر معدلات الفائدة في المحفظة المصرفية

يراقب البنك مخاطر معدلات الفائدة في المحفظة المصرفية من خلال إجراء تحليل فجوة إعادة التسعير للأصول والالتزامات الحساسة لمعدلات الفائدة. بموجب تحليل فجوة إعادة التسعير، يقوم البنك بتوزيع الأصول والالتزامات الحساسة لمعدلات الفائدة على نطاقات زمنية وفقًا لاستحقاقها (إذا كان معدل ثابت) أو الوقت المتبقي إلى إعادة تسعيرها في المرة التالية (إذا كان معدل متغير). يوفر حجم الفجوة لفترة زمنية معينة – أي الأصول مخصومًا منها الالتزامات التي يتم إعادة تسعيرها أو استحقاقها ضمن هذا النطاق الزمني –مؤشرًا على تعرض البنك لمخاطر إعادة التسعير. ويقوم البنك بتقييم تأثير التحول الموازي في منحنى العائد على قيمته الاقتصادية من خلال تطبيق بديل للمدة المعدلة مضروبا في التغير الموازي المفترض في معدلات الفائدة على الفجوة لكل نطاق زمني.

فيما يلي طبيعة مخاطر معدلات الفائدة في المحفظة المصرفية والافتراضات الجوهرية بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمدفوعات المسبقة للقروض وسلوك الودائع غير المستحقة وتكرار قياس مخاطر معدلات الفائدة في المحفظة المصرفية.

ترتبط مخاطر معدلات الفائدة بالأساس بالمحفظة المصرفية للأفراد حيث أنها تخضع لإعادة التسعير مع أي تغير يطرأ على معدل فائدة البنك المركزي العُماني ولعملاء الشركات التي يعاد تسعيرها بما يتفق مع ظروف السوق.

يتم إعادة تسعير الودائع على أساس استحقاقها النهائي أو على أساس تاريخ إعادة التسعير إذا كانت مرتبطة بمؤشر معدل متغير. تُصنف الودائع غير الحساسة لحركات معدلات الفائدة بشكل منفصل. ويتم احتساب الأرباح المعرضة للمخاطر بناءً على فجوات إعادة تسعير معدلات الفائدة. ويثق البنك في الحصول على مصدر التمويلات الأرخص من خلال ودائع العملاء. وتقوم لجنة الأصول والالتزامات بالإضافة إلى قسم إدارة المخاطر بتحديد مخاطر معدلات الفائدة ومراقبتها وإعداد تقارير دورية عنها. يتم تحديد كمية معدل التعرضات الحساسة باستخدام فجوات إعادة التسعير.

الإفصاح الكمي:

تحليل التعرض والحساسيّة

يتم تحديد حساسية مخاطر معدل الفائدة من خلال تطبيق صدمة تقلبات معدل الفائدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس على صافي دخل الفائدة وتقييم التأثير على رأس المال. يبين الجدول أدناه التحول الموازي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس في معدل الفائدة:

	٢٠٢٣	٢٠٢٢
	ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف
تأثير زيادة معدلات الفائدة بواقع +٢٠٠ نقطة أساس	**١٨,١١٢**	١١,٢٨٦
تأثير انخفاض معدلات الفائدة بواقع –٢٠٠ نقطة أساس	**(١٨,١١٢)**	(١١,٢٨٦)
تأثير زيادة معدلات الفائدة بواقع +٢٠٠ نقطة أساس كنسبة من رأس المال	**+٣.٠٧٪**	+٢.٤٧٪
تأثير انخفاض معدلات الفائدة بواقع –٢٠٠ نقطة أساس كنسبة من رأس المال	**–٣.٠٧٪**	–٢.٤٧٪

تم توضيح موقف حساسية الفائدة للبنك، تماشياً مع التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العُماني، بناءً على ترتيبات إعادة التسعير التعاقدية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، في الإيضاح ٣٥–٣–٢ حول القوائم المالية.

٧. مخاطر السيولة

الإفصاح النوعي

يعرف البنك مخاطر السيولة على أنها قدرته على الوفاء بجميع الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية في الوقت المناسب وبدون جهد وتكلفة لا مبرر لهما من خلال الوصول غير المقيد إلى التمويل بأسعار السوق المعقولة ودون التأثير على نمو الأصول والعمليات التجارية.

يتم أخذ العوامل الرئيسية التالية في الاعتبار عند تقييم وإدارة مخاطر السيولة للبنك:

- الحاجة إلى وجود قاعدة متنوعة بشكل جيد لمصادر التمويل، تشمل محفظة من العملاء الأفراد والشركات الكبيرة والمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد ذوي الثروات العالية دون تركيزات أو ارتباطات كبيرة، مما يؤدي إلى تنويع قاعدة التمويل وتخفيف مخاطر التركيز.
- بناء على تحليل النمط السلوكي السابق لالتزاماتنا الرئيسية، تتوقع الإدارة أن يتم تجديد جزء كبير من ودائع العملاء عند الاستحقاق التعاقدي.
- وفقًا لتوجيهات البنك المركزي العُماني، يحتفظ البنك بنسبة ٥٪ من ودائع تحت الطلب وودائع لأجل على الأقل من التزاماته المتعلقة بالودائع لدى البنك المركزي العُماني في شكل أرصدة مقاصة.
- تتم الموافقة على الالتزامات المتعلقة بالقروض والسلفيات بعد الأخذ في الاعتبار مركز السيولة العامة للبنك.

يتم تحليل احتياجات البنك المتوقعة للسيولة ومناقشة البدائل المثلى لإدارة مخاطر السيولة والموافقة عليها في لجنة الأصول والالتزامات بالبنك. كما يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة وتقييم قدرة البنك على الحصول على السيولة من مصادر مختلفة.

يحدد قسما الخزينة وإدارة المخاطر السيولة المعرضة للمخاطر والتي يتم مراقبتها يوميًا ويتم الإبلاغ عنها بشكل دوري إلى لجنة الأصول والالتزامات. وقد قام البنك بوضع سياسات للسيولة والتمويل وخطة طوارئ للسيولة.

سياسة السيولة والتمويل

تهدف سياسة السيولة والتمويل بالبنك إلى التأكد من أن متطلبات السيولة تتم إدارتها بحكمة وفعالية بحيث يتم الوفاء باحتياجات التمويل المتوقعة وغير المتوقعة على أساس مستمر بطريقة خاضعة للسيطرة بأقل تكلفة ممكنة.

تقوم لجنة الأصول والالتزامات بالبنك بمراجعة سياسة السيولة سنويًا وتقدم التوصيات المتعلقة بالتغييرات، إن وجدت، إلى الرئيس التنفيذي للبنك للمراجعة وتقديمها إلى اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة عند الإنقضاء.

هناك عدد من التقنيات التي يستخدمها البنك لإدارة مركز السيولة لديه، أهمها:

- وضع حدود على عدم التطابق في الاستحقاق
- الاحتفاظ بمخزون من الأصول السائلة
- تنويع الالتزامات
- الوصول إلى أسواق الجملة
- إدارة السيولة متعددة العملات

يحتفظ البنك أيضًا باستثمارات كبيرة في الأدوات السائلة الصادرة من قبل الحكومة والبنوك بشكل رئيسي للحفاظ على السيولة. لدى البنك أيضًا خطوط ائتمان احتياطية للوفاء بالتزاماته في أي وقت، إذا دعت الحاجة.

مخزون الأصول السائلة

إن المخزون الكافي من الأصول السائلة عالية الجودة يوفر للبنك القدرة على الوفاء بالتزاماته في حين يتم التعامل مع أي مشاكل أساسية تؤثر على السيولة.

يتم تحديد واعتماد هذه الأصول بشكل واضح وتحديد دورها ووضع مستويات الحد الأدنى لاحتجازها من قبل لجنة الأصول والالتزامات. ويتم مراجعة درجة تنويع محفظة الأصول السائلة من قبل لجنة الأصول والالتزامات على أساس شهري.

وفقًا لتوجيهات البنك المركزي العُماني، فإن البنك مطالب بالحفاظ على نسبة تغطية السيولة بحد أدنى ١٠٠٪. وعلاوة على ذلك، يتم تحديد نسبة صافي التمويل الثابت بحد أدنى ١٠٠٪. داخليًا، قام البنك بتنفيذ شرط أكثر صرامة لهذه النسب التي تتم مراجعتها من قبل لجنة الأصول والالتزامات على أساس شهري. ويرد لاحقًا في هذا التقرير إفصاح مفصل عن مركز البنك فيما يتعلق بهذه النسب.

تنويع الالتزامات

يسعى البنك للحفاظ على قاعدة تمويل متنوعة ومراقبة درجة التنويع في قاعدة الالتزامات على أساس شهري. ويتم مراجعة تركيز المودعين من قبل لجنة الأصول والالتزامات على أساس شهري.

تدرج سياسة السيولة القيمة الرئيسية لأصحاب الودائع طويلة الأجل بالبنك. ويسعى البنك إلى إقامة علاقات قوية ودائمة مع المودعين وحملة الالتزامات الآخرين من أجل تعزيز قاعدة تمويل مستقرة. يتم مراجعة التوجهات في أرصدة الالتزامات حسب الفئة من قبل لجنة الأصول والالتزامات على أساس شهري.

ويدرك البنك أيضًا أن الاعتماد المفرط على الودائع قصيرة الأجل بين البنوك يمكن أن يؤدي إلى صعوبات في ظروف السوق القاسية. كما تراجع لجنة الأصول والالتزامات تعرض البنك لهذه الودائع على أساس شهري.

السيولة متعددة العملات

عندما تكون المراكز لعملات أجنبية محددة مهمة لأعمال البنك، يقوم البنك بالنظر في قياس وإدارة السيولة في هذه العملات الفردية. ويعتبر من المجدي تجميع عدة عملات (عادةً عملات ثانوية) ومراقبة إجمالي التعرض المعبر عنه بالعملة الأساسية.

عند رصد التعرض بشكل إجمالي، يقوم البنك بتقييم قابلية تحويل العملات الفردية وتوقيت الحصول على الأموال وأثر الاضطرابات المحتملة في أسواق الصرف الأجنبي ومخاطر الصرف قبل الافتراض بأن السيولة الفائضة في عملة واحدة يمكن استخدامها لسد النقص في عملة أخرى.

تراقب الخزينة يوميًا الأداء مقابل الحدود وتبلغ عن أية استثناءات فورًا إلى أعضاء لجنة الأصول والالتزامات. ويراجع رئيس إدارة المخاطر والخزينة جميع مراكز السيولة مقابل الحدود بناءً على الأرقام التي تصدر عن المكتب الأوسط للخزينة / قسم المالية.

يقوم أمين الخزينة جنبًا إلى جنب مع رئيس إدارة المخاطر بسن التعديلات السلوكية بشأن الاستحقاق وتوثيقها بناءً على طلبات الاسترداد والسحب. وتتم إحالتها إلى لجنة الأصول والالتزامات لمناقشتها والموافقة عليها.

خطة طوارئ السيولة:

من الضروري للبنك أن يحتفظ بمبلغ كاف من الأصول السائلة كوقاية من الخسائر المحتملة في حالات الطوارئ. ويعتمد مجلس الإدارة خطة طوارئ السيولة للبنك ويتناول استراتيجية المؤسسة للتعامل مع أزمات السيولة. وتعمل خطة طوارئ السيولة كخارطة لتلبية احتياجات التمويل في بيئة صعبة في أوقات مناسبة وضمن تكلفة معقولة. وتضع السياسات والإجراءات لإدارة نقص التدفق النقدي أو تعويضه في مثل هذه الحالات على المستوى الفردي أو المجمّع.

واعتمد البنك مجموعة مؤشرات تحذير كمّية ونوعيّة رئيسية تتم مراقبتها من قبل فريق مخاطر السوق وتقديمها إلى لجنة الأصول والالتزامات. ويتم إخطار أعضاء فريق إدارة أزمة السيولة ولجنة الأصول والالتزامات على الفور عند خرق أي من معايير الإنذار المبكر.

في حال تفعيل الخطة، تقوم لجنة الأصول والالتزامات بتكليف فريق إدارة أزمة السيولة بإدارة سيولة البنك. ويتألف فريق إدارة أزمة السيولة من الرئيس التنفيذي (رئيساً للجنة) ونائب الرئيس التنفيذي لمجموعة الأعمال ونائب الرئيس التنفيذي لخدمات الدعم ومدير قسم الشؤون المالية ومدير الخزينة ومدير قسم المخاطر.

الإفصاح الكمي

تقاس فجوات الاستحقاق ويتم إعداد تقرير حولها وفقًا لتعميم البنك المركزي العُماني رقم ب م ٩٥٥ بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٣ وتعديلاته اللاحقة بما في ذلك تعميم البنك المركزي العُماني بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٨ حول استحقاق الأصول والالتزامات. يرد الإفصاح المتعلق بالوضع العام لاستحقاقات الأصول والالتزامات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ في الإيضاح رقم ٣٥-٢-٢ حول القوائم المالية.

فيما يلي موقف الفجوات التراكمية من حيث العملة كنسبة مئوية من الالتزامات التراكمية بحسب ما تم رصده وفقاً للحدود القصوى التي وضعها البنك المركزي العُماني:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

العملة	حتى شهر واحد	١-٣ أشهر	٣-٦ أشهر	٦-٩ أشهر	٩-١٢ شهراً
المجموع	٪٩٩.٣٥	٪٤٧.٤٤	٪٢٠.٠٨	٪٢.٨٩-	٪٢١.٨٥-
ريال عُماني	٪٧٨.٤٧	٪٤٢.٢٩	٪٢٢.٤٩	٪٦.٣٥-	٪٢٦.٨٣-
دولار أمريكي	٪١٣١.٨٣	٪٤٨.٧٤	٪٥.٣٦	٪١.٨٧-	٪٩.٠٦-
أخرى	٪٣٧٥.٣٩	٪٢١٧.٤٤	٪١٧٨.٥٢	٪١٥٣.٦٨	٪٩.٦٥

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

العملة	حتى شهر واحد	١-٣ أشهر	٣-٦ أشهر	٦-٩ أشهر	٩-١٢ شهراً
المجموع	٪٣١.٣٨	٪٥٠.١	٪٢.٢٢	٪١٣.٤٢-	٪٢٤.٨٢-
ريال عُماني	٪٢٥.١١	٪٢.٦٠	٪٢.٠٠	٪١٦.٣٥-	٪٢٦.٩٠-
دولار أمريكي	٪٣١.٥٣	٪٣.٠٦	٪٢.٥٦-	٪١١.٩٤-	٪٢١.٦٩-
أخرى	٪٢٥٩.٥٣	٪١٥٠.٧٧	٪١٢.٤٥	٪٧٢.٣٥	٪٣.٣٤-
حدود وضعها البنك المركزي العُماني	٪١٥-	٪١٥-	٪٢٠-	٪٣٠-	٪٣٥-

٨ مخاطر التشغيل

إطار مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والنظم أو الناتجة عن الأحداث الخارجية.

إن تحديد الخسائر الناتجة عن أحداث خارجية مثل الكوارث الطبيعية التي قد تدمر أصول البنك المادية أو تتسبب في أعطال الكهرباء أو الاتصالات مما يعطل النشاط، يكون أسهل نسبياً من الخسائر الناتجة عن المشاكل الداخلية كعمليات احتيال الموظفين وعيوب المنتجات. وترتبط مخاطر المشاكل الداخلية بشكل أكثر بمنتجات محددة للبنك ومجالات الأعمال، وهي محددة بالنسبة لعمليات البنك أكثر من المخاطر الناتجة عن الأحداث الخارجية. وتتضمن مخاطر التشغيل التي تواجه البنك أمن نظام المعلومات وعطل الاتصالات والغش وأخطاء التشغيل.

يتم التحكم في مخاطر التشغيل من خلال سلسلة من الضوابط والإجراءات التدقيقية الداخلية القوية والفصل الواضح بين المهام وخطوط التقارير وأدلة ومعايير التشغيل. يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة مستقلة لفعالية الضوابط الداخلية للبنك وقدرته على التقليل من تأثير مخاطر التشغيل. ولدى البنك إطار لإدارة مخاطر التشغيل يوضح العمليات المتعلقة بإدارة مخاطر التشغيل. وهناك لجنة لمخاطر التشغيل تملك هذا الإطار وتتحمل المسؤولية.

يحدد البنك مخاطر التشغيل الكامنة في منتجاته الرئيسية وأنشطته وعملياته وأنظمته ويقيمها. كما أنه يضمن تقييم مخاطر التشغيل ذات الصلة قبل إدخال أي منتجات أو خدمات أو أنشطة أو عمليات أو أنظمة جديدة ويخفف من حدتها بشكل مناسب.

إن تحديد المخاطر أمر حيوي لتطوير أنظمة مراقبة والسيطرة على مخاطر التشغيل. ويراعي تحديد المخاطر العوامل الداخلية مثل هيكل البنك وطبيعة أنشطته وجودة موارده البشرية والتغيرات النظامية وتبدل الموظفين. كما يدرس العوامل الخارجية مثل التغيرات في الصناعة والتغيرات السياسية والاقتصادية الرئيسية والتقدم التكنولوجي.

وقد قام البنك بتحديد مخاطر التشغيل التالية وقام بتنفيذ إطار فعال لإدارة هذه المخاطر:

- مخاطر الاحتيال
- مخاطر العمليات
- المخاطر القانونية
- مخاطر العنصر البشري
- مخاطر الامتثال
- مخاطر تقنية المعلومات
- مخاطر الأمن المادي

بهدف إدارة المخاطر الناشئة عن الاحتيال بشكل فعال والتزامًا بتعميم البنك المركزي العُماني حول إدارة مخاطر الاحتيال، وضع البنك سياسة إدارة مخاطر الاحتيال المنفصلة وعملية إدارة مخاطر الاحتيال. وتشكل وحدة إدارة مخاطر الاحتيال جزءاً من قسم إدارة مخاطر التشغيل المكلّف بمهام إدارة المخاطر وتعد مستقلة عن الأقسام الأخرى.

السيطرة على مخاطر التشغيل وتخفيفها

وضع البنك سياسات وعمليات وإجراءات للسيطرة على مخاطر التشغيل المادية والتخفيف منها. ويقوم البنك بشكل دوري بمراجعة حد المخاطر واستراتيجيات السيطرة ويقوم بتعديل ملف مخاطر التشغيل وفقًا لذلك باستخدام استراتيجيات ملائمة في ضوء قدرته العامة على التعرض لهذه المخاطر.

ولتحقيق ذلك، قام البنك بتطبيق إجراءات التقييم الذاتي لمخاطر التشغيل لكل قطاع من قطاعات أعماله، حيث يتم تحديد مخاطر التشغيل المتعلقة بكل مجال من قطاعات الأعمال وتوثيقها وتحديد عمليات السيطرة المقابلة وتوثيقها. ويتم مراجعة نقاط العمل الناشئة عن إجراءات التقييم الذاتي لمخاطر التشغيل ويتم إعداد تقرير بشأنها في لجنة مخاطر التشغيل بشكل منتظم. ولدى البنك أيضا مؤشرات للمخاطر الرئيسية ويراقبها بشكل منتظم.

ويضمن البنك وجود فصل مناسب للمهام وعدم تكليف الموظفين بمسؤوليات قد تؤدي إلى تضارب المصالح أو تمكنهم من إخفاء الخسائر أو الأخطاء أو الإجراءات غير الملائمة.

ويضمن البنك تغطية كافية للتدقيق الداخلي للتحقق من تنفيذ سياسات وإجراءات التشغيل بشكل فعال.

كما يوفر البنك غطاءً تأمينياً لتخفيف مخاطر التشغيل عند الاقتضاء.

كما يضمن البنك وجود ممارسات داخلية للسيطرة على مخاطر التشغيل، مثل:

- الحفاظ على ضمانات الوصول إلى أصول البنك وسجلاته واستخدامها.
- ضمان حصول الموظفين على الخبرة والتدريب المناسبين.
- التحقق بانتظام من المعاملات والحسابات ومطابقتها.

مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي مخاطر وجود رأي عام / رد فعل سلبي من شأنه أن يسبب ضررًا لربحية البنك أو صورته. وتُعد مخاطر السمعة واحدة من أكثر المخاطر تعقيدًا في إدارتها في ظل عدم القدرة على التنبؤ بها والتغير المستمر في البيئة التشغيلية وتبدل الموظفين والبيئة متعددة الثقافات التي يعمل فيها البنك. ويقوم البنك بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السمعة والسيطرة عليها في الجوانب التالية:

- خدمة العملاء
- نظرة أصحاب المصلحة بشأن التزام البنك بمصالحهم
- جودة المنتجات والخدمات وممارسات البيع
- تقديم التقارير إلى أصحاب المصلحة والوكالات الخارجية
- دقة المعلومات في الاتصالات بالجمهور

هناك سياسات وإجراءات مطبقة لإدارة مخاطر السمعة ومراقبتها.

تمثل مخاطر وسائل التواصل الاجتماعي عنصرًا مهمًا من مخاطر السمعة التي ظهرت مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الرقمية. يُقر البنك بأهمية إدارة فوائد البنك وعملائه بفعالية للوقاية من فئة المخاطر الديناميكية وغير المنظمة. تتحمل إدارة الاتصال المؤسسي مسؤولية إدارة أنشطة البنك على وسائل التواصل الاجتماعي ضمن توجيهات «سياسة وسائل التواصل الاجتماعي».

مخاطر استمرارية الأعمال

لقد قام البنك بتوثيق سياسة إدارة استمرارية الأعمال والتي تحدد عملية استمرارية الأعمال الواجب اتباعها في سيناريو الكوارث، وتقوم بإجراء اختبارات شاملة لجميع الأنظمة والعمليات الهامة. وتهدف سياسة استمرارية الأعمال إلى تقليل حجم وآثار الكارثة عند وقوعها مع الاستمرار في خدمة الأعمال والعملاء مع أقل قدر ممكن من الأضرار. وتراعي الخطة التالي:

- سيناريوهات الكوارث وحجمها
- خطوات مختلفة للتخفيف من المخاطر
- الأثر على أعمال البنك وعملياته
- الموارد اللازمة لاستئناف العمليات في أقرب وقت ممكن بعد وقوع الكارثة
- العمليات التشغيلية والأنظمة المتاحة في موقع التعافي من الكارثة

اختبار استمرارية الأعمال

خلال سنة ٢٠٢٣، أجرى البنك اختبارًا شاملًا لسياسة استمرارية الأعمال واختبار التحكم في تقنية المعلومات في أحد أيام العمل من أجل اختبار مرونة أنظمة أعمال البنك في موقع التعافي من الكارثة. وقد تم التوصل إلى نطاق الاختبار استنادًا إلى تحليل الآثار على الأعمال الذي قام به البنك، وتم تقديم نتائج اختبار سياسة استمرارية الأعمال واختبار الحجم إلى مجلس الإدارة. ولدى البنك فريق قائم لإدارة الأزمات وقد تم تفصيل العمليات التي يتعين اتباعها خلال سيناريو الكوارث في وثائق سياسة استمرارية الأعمال الخاصة بالبنك.

إدارة مخاطر الاحتيال

يأخذ البنك إجراءات الوقاية من النشاطات الاحتيالية ورصدها بأهمية بالغة ويتعاون مع السلطات القضائية والنظامية ويدعم المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الاحتيال. ويسعى أيضًا لتطوير ثقافة الوعي حول الاحتيال والوقاية في مختلف مجالات عملياته للحدّ من الخسائر المالية المحتملة وحماية علامته التجارية وسمعته المالية.

مخاطر التركيز

تنشأ مخاطر التركيز من التعرض لمجموعة مشتركة من العوامل التي يمكن أن تنتج خسائر كبيرة بما يكفي لتهديد الأداء الجيد للبنك أو قدرته على الحفاظ على أعماله الأساسية. ويمكن أن تنشأ مخاطر التركيز من التعرض الكبير لطرف المقابل أو قطاع أو بلد. ويمكن التخفيف من مخاطر التركيز عن طريق وضع حدود من خلال إجراء فحص شامل لجودة الطرف المقابل أو دعم الضمانات الإضافية الكافية وغير ذلك.

وكجزء من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، تم وضع حدود للتعرض لمخاطر التركيز مما سيؤدي إلى التزامات رأسمالية إضافية بناءً على التركيز من حيث حالات التعرض الكبيرة للأطراف المقابلة والتعرض لمخاطر التركيز على القطاعات (باستثناء إقراض الأفراد) والتعرض للتركيز الجغرافي (باستثناء سلطنة عُمان).

مخاطر أمن المعلومات

اعتمد البنك نظام / عملية إدارة أمن المعلومات وإطار عمل لضمان وحماية وتأمين مصادر المعلومات التي تعالج وتحفظ المعلومات الضرورية لسير عملياته. وتعتبر سياسة أمن المعلومات أهم مكوّنات هذا الإطار، إذ تقدّم المسار الصحيح لبناء وتطبيق وإدارة نظام إدارة أمن المعلومات. وبما أن حماية معلومات العملاء تعتبر الأولوية المطلقة، يسعى البنك إلى حماية سرّية بيانات عملائه وشركائه وضمان توفرها وسلامتها في جميع الأوقات.

مخاطر الامتثال (بما في ذلك مخاطر عدم الامتثال للشريعة)

مخاطر الامتثال هي احتمال تكبّد خسائر مالية وعقوبات قانونية وعقوبات تنظيمية وتشويه سمعة البنك نتيجة عدم الامتثال للقوانين واللوائح السارية على البنك. يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية المباشرة للإشراف على إدارة مخاطر الامتثال للبنك. ثم تتحمل بعدها الإدارة العليا مسؤولية ضمان الإدارة الفعالة لهذه المخاطر. تدعم ذلك إدارة الامتثال في البنك وهي إدارة مستقلة تقدم تقاريرها وتمتلك حق الوصول المباشر إلى لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. تضع «سياسة الامتثال» لدى البنك توجيهات لإدارة هذا النوع الهام من المخاطر.

يضمن إطار حوكمة الشريعة الامتثال للشريعة في جميع الأوقات والمستويات. تسهل وحدة الامتثال للشريعة عملية ضمان الإدارة العليا الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية للصرافة الصادر عن البنك المركزي في كافة أنشطة أعمال البنك وعملياته ومعاملاته. تلعب وحدة الامتثال للشريعة دوراً هاماً في اتخاذ قرار الموافقة على منتج أو معاملة جديدة، وتراقب تنفيذ الإرشادات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية. لا يُنفذ أي فئة منتج أو نوع معاملة جديد دون استشارة وحدة الامتثال للشريعة والحصول على موافقة رسمية من هيئة الرقابة الشرعية.

مخاطر النماذج

تتمثل مخاطر النماذج في اتخاذ قرارات غير صائبة أو عدم الامتثال التنظيمي الناتج عن استخدام نماذج غير صحيحة تماماً، وخصوصاً في مجالات القياس والتسعير وإدارة المخاطر. تشمل هذه النماذج، على سبيل المثال لا الحصر، نموذج حساب رأس المال ونماذج تصنيف مخاطر التسهيلات والمدينين ونماذج حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ووضع مخصصات ونماذج تسعير استثمارات وتحوطات وهلم جرّا. يدير البنك مخاطر النماذج عن طريق اتباع أفضل الممارسات فيما يتعلق بالحوكمة وإدارة المعلومات والمصادقة على عملية المصادقة على النموذج والاختبارات الرجعية لنماذج البنك الرئيسية.

مخاطر أخرى

يتعرض البنك أيضًا إلى مخاطر أخرى كالمخاطر الاستراتيجية ومخاطر دورة الأعمال والمخاطر القانونية والمخاطر المتبقية ومخاطر التسوية ومخاطر عدم الالتزام الشرعي (المرتبطة بالصيرفة الإسلامية) وغيرها. ومع ذلك، فإن هذه المخاطر ليست جوهرية للبنك في الوقت الحالي. ويتبع البنك منهجيات معيارية لتلبية متطلبات كفاية رأس المال لهذه المخاطر. يتم تقييم هذه المخاطر وتشكل هذه التقييمات جزءًا من عمليات تقييم كفاية رأس المال بالبنك.

تكلفة رأس المال لمخاطر التشغيل والمبلغ المحمل بالمخاطر

يتبع البنك منهج المؤشر الأساسي لتحديد مخاطر التشغيل. ويتم حساب تكلفة رأس المال لمخاطر التشغيل بموجب منهج المؤشر الأساسي بأخذ متوسط مجمل الإيرادات لآخر ثلاث سنوات مالية مضروبًا بمعدل ١٥٪، بحيث يتم استثناء السنوات التي يكون فيها مجمل الإيرادات صفر أو سلبي. يتكون مجمل الإيرادات من صافي إيرادات الفوائد (+) الإيرادات من غير الفوائد (+) مخصصات الفوائد غير المدفوعة (+ / –) الربح / الخسارة من بيع الاستثمارات (–) بنود الايرادات الاستثنائية / غير العادية.

البند (ريال عُماني بالآلاف)	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١
صافي إيرادات الفوائد	**٧٦,٢٩٦**	٧٣,٨٤٥	٦٥,٥٦٤
إيرادات غير مشتملة على الفوائد	**٢٢,٢٤٣**	١٧,٨٥٣	١٦,٨٧٤
مخصص الفوائد غير المدفوعة	**٤,٣٠٨**	٣,٥١٥	٢,٩٥١
ربح من بيع الاستثمارات	**(٧٤١)**	(١٧٧)	(٢,٩٤٥)
تأمين وبنود غير عادية أخرى	(٤)	(١٢)	(٦١)
مجمل الإيرادات	**١٠٢,١٠٢**	**٩٥,٠٢٤**	**٨٢,٣٨٣**
متوسط الإيرادات			٩٣,١٨٦
مجمل الإيرادات مضروباً في معامل ألفا (١٥٪)			١٣,٩٧٨
مخاطر التشغيل بناءً على منهج المؤشر الأساسي			**١٧٤,٧٢٥**

تبلغ تكلفة رأس المال لمخاطر التشغيل بموجب منهج المؤشر الأساسي وفقًا لبازل ٢ مبلغ ١٢.٥٦٢ مليون ريال عُماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

تبلغ الأصول المرجّحة بالمخاطر لمخاطر التشغيل وفقًا لاتفاقية بازل ٢ مبلغ ١٥٧.٠١٩ مليون ريال عُماني برأس مال قدره ١٩.٢٣٥ مليون ريال عماني.

٩ سياسة التعويضات

تماشيًا مع توجيهات للبنك المركزي العُماني حول الإفصاح عن المكافآت كأحد مكونات المحور ٣، يلتزم البنك باتباع ممارسات تعويض عادلة ومتوازنة وموجهة نحو الأداء تتماشى مع مصالح الموظفين ومصالح المساهمين طويلة الأجل. وتسعى هذه السياسة إلى جذب أفضل العناصر البشرية في هذه الصناعة والاحتفاظ بهم وتحفيزهم. لدى البنك لجنة للترشيحات والمكافئات تعين من قبل مجلس الإدارة ويتمثل هدفها الأساسي في نصح رئيس مجلس إدارة البنك بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعيين ومكافأة موظفي الإدارة العليا.

تستند جوائز الأداء المالي إلى تحقيق كلًا من الأهداف المالية وغير المالية. ويهدف نظام إدارة الأداء إلى تحقيق خطط أعمال البنك وأهدافه من خلال الأداء المستمر والمركز للموظفين. والهدف من عملية مراجعة الأداء هو تقييم أداء الموظف / الموظفة مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية والأهداف المحددة. أما على مستوى الإدارة العليا، فإن الأداء العام للبنك هو المعيار الأساسي لمنح جوائز الأداء. ويستند التعويض إلى النظر في جميع الجوانب التي تحكم الأداء بما في ذلك مرحلة الأعمال وظروف السوق والأفق الزمني للمخاطر والعائدات المستدامة والطبيعة الدورية لبعض الأعمال. ويلتزم البنك بممارسات التعويضات المسؤولة التي توازن المكافأة على أساس الأداء وتعزيز السلوكيات والأفعال القائمة على المبادئ. ويهدف التعويض إلى المساهمة في تحقيق أهداف البنك وتشجيع المخاطر المدروسة والامتثال للقوانين والمبادئ التوجيهية واللوائح المعمول بها.

إن سياسة المكافآت والترتيبات الخاصة بالإدارة العليا، ومتحملي المخاطر الجوهرية وإدارات الرقابة على الأدوار المنظمة للبنك تستند إلى مسؤولياتهم ومستويات صلاحياتهم، وتخضع لتعليمات البنك المركزي العُماني بشأن مبادئ ومعايير مجلس الاستقرار المالي ولوائح الهيئة العامة لسوق المال ذات الصلة.

تتم مراجعة قائمة الإدارة العليا ومتحملي المخاطر الجوهرية في الأدوار المنظمة للبنك سنويًا من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت وتأخذ في الاعتبار التغييرات من حيث التنظيم الداخلي ومستويات المكافآت.

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة والموافقة على جميع التعويضات الثابتة والمتغيرة بما في ذلك جميع المنافع المقدمة للإدارة العليا المعينة ومتحملي المخاطر الجوهرية في الأدوار المنظمة للبنك للتأكد من أن المدفوعات عادلة للفرد والبنك، وأن حالات الإخفاق لا يتم مكافأتها وأن مهمة تعظيم الأداء وتخفيف الخسارة يتم مكافأتها وتقديرها.

في الحالات التي يتجاوز فيها التعويض المتغير للإدارة العليا ومتحملي المخاطر الجوهرية الحد الأدنى، يتم تأجيل الرصيد ودفعه بالتساوي على مدى ٣ سنوات، وفقًا لشروط معينة تتعلق بمعيار مالوس وكلو–باك.

تتكون الإدارة الرئيسية من خمسة أعضاء أساسيين (٢٠٢٢: خمسة أعضاء أساسيين) من لجنة الإدارة. بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة خلال السنة ١.٦٢٨ مليون ريال عماني لعام ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: ١,٤٦٠ ريال عماني).

بلغ إجمالي مبلغ المكافآت المدفوعة لـ ٢٣ متحملاً للمخاطر الجوهرية ٣.٣٩٦ مليون ريال عماني. تم تأجيل مبلغ قدره ٠.٣١١ مليون ريال عماني نظراً لكونه أعلى من الحد الأدنى (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ – ٢٤ متحملاً لمخاطر جوهرية، إجمالي المبلغ المدفوع ٣.١٧٠ مليون ريال عماني، مع تأجيل ٠.٢٠٨ مليون ريال عماني).

١٠– الشركات التابعة والاستثمارات الهامة

لا يمتلك البنك أية شركات تابعة أو استثمارات هامة أخرى في الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

١١– إفصاح رأس المال وفقًا لبازل ٣

تم إعداد إفصاحات رأس المال المبينة أدناه وفقًا لمتطلبات تعميم البنك المركزي العُماني رقم ب م ١١١٤ «رأس المال النظامي ومتطلبات الإفصاح عن هيكل رأس المال بموجب بازل ٣» الصادر في ١٧ نوفمبر ٢٠١٣.

١١–١ منهج الخطوات الثلاثة للتسوية

تم إعداد الإفصاحات المبينة أدناه باستخدام منهج الخطوات الثلاثة للتسوية كما هو معرف في التوجيهات حول متطلبات الإفصاح عن هيكل رأس المال (CP2) الصادرة مع تعميم البنك المركزي العُماني رقم ب م ١١١٤.

نموذج الإفصاح العام لبازل ٣

	رأس المال العادي الفئة ١: الأدوات والاحتياطيات	ريال عماني بالآلاف
١	رأس المال العادي المؤهل المصدر مباشرة زائداً فائض / علاوة الأسهم ذات الصلة	٢٤٤,٩٦٦
٢	الأرباح المحتجزة	٦١,٦٠١
٣	الدخل الشامل الآخر المتراكم (واحتياطيات أخرى)	٤٣,٨٥٨
٤	رأس المال العادي المصدر من قبل شركات تابعة والمحتفظ به من قبل أطراف أخرى (مبلغ مسموح به في رأس المال العادي الفئة ١)	–
٥	**رأس المال العادي الفئة ١ قبل التعديلات التنظيمية**	**٣٥٠,٤٢٥**
	أسهم رأس المال الأساسي الفئة ١: التسويات التنظيمية	
٦	**تعديلات التقييم الحذر**	٣,٣١٣
٧	الشهرة (صافية من التزام الضريبة ذي الصلة)	–
٨	أصول غير ملموسة أخرى غير حقوق خدمة الرهن (صافية من التزام الضريبة المتعلق بها)	٤,١١٧
٩	أصول ضريبة مؤجلة معتمدة على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناشئة من الفروق المؤقتة (صافية من التزام الضريبة ذي الصلة)	–
١٠	احتياطي تغطية التدفقات النقدية	–
١١	عجز المخصصات للخسائر المتوقعة	–
١٢	أرباح التوريق من البيع (كما هو موضح في الفقرة ١٤–٩ من التعميم رقم ١ للبنك المركزي العُماني)	–

١٣	أرباح وخسائر نظراً للتغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة على الالتزامات المقيمة بالقيمة العادلة	–
١٤	صافي أصول منافع صندوق التقاعد المحددة	–
١٥	استثمارات في أسهمه الخاصة (إن لم تحتسب مسبقاً بصافي رأس المال المدفوع بالميزانية العمومية المبلغ عنها)	–
١٦	الحيازة المتقاطعة التبادلية في الأسهم العادية	–
١٧	استثمارات في رأس مال الكيانات البنكية والتمويلية والتأمينية والتكافلية التي تقع خارج نطاق التجميع التنظيمي، صافية من المراكز قصيرة الأجل المستحقة، عندما لا يمتلك البنك أكثر من رأس المال المصدر (مبلغ أكثر من عتبة ١٠٪)	–
١٨	استثمارات جوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات البنكية والمالية والتأمين والتكافل خارج نطاق التجميع النظامي، بصافي الوضع قصير الأجل المستحق (مبلغ أكثر من عتبة ١٠٪)	–
١٩	حقوق خدمة الرهن (مبلغ أكثر من عتبة ١٠٪)	–
٢٠	أصول ضريبة مؤجلة ناشئة عن تغيرات مؤقتة (مبلغ أكثر من عتبة ١٠٪، صافياً من التزام الضريبة المتعلق به)	–
٢١	مبلغ يتجاوز عتبة ١٥٪	–
٢٢	منها: استثمارات جوهرية في أسهم عادية لمؤسسات مالية	–
٢٣	منها: حقوق خدمة الرهن	–
٢٤	منها: أصول ضريبة مؤجلة ناشئة عن تغيرات مؤقتة	–
٢٥	تعديلات تنظيمية وطنية محددة	-
٢٦	تسويات تنظيمية مطبقة على رأس مال الأسهم العادية الفئة ١ نظراً لعدم كفاية رأس المال الإضافي الفئة ١ ورأس المال الفئة ٢ لتغطية الاقتطاعات	-
٢٧	**إجمالي التسويات النظامية على أسهم رأس المال الأساسي الفئة ١**	**٧,٤٣٠**
٢٨	**أسهم رأس المال الأساسي الفئة ١**	**٣٤٢,٩٩٥**
	رأس المال الإضافي الفئة ١: الأدوات	
٢٩	أدوات رأس المال الإضافي الفئة ١ المؤهلة المصدرة مباشرة زائداً فائض الأسهم المتعلق بها (٣١+٣٢)	١٤٩,٠٠٠
٣٠	منها: مصنف كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	١٤٩,٠٠٠
٣١	منها: مصنف كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	-
٣٢	أدوات رأسمالية مصدرة مباشرة خاضعة للاستبعاد التدريجي من رأس المال الإضافي الفئة ١	-
٣٣	أدوات رأس المال الإضافي الفئة ١ (وأدوات رأس مال الأسهم العادية الفئة ١ غير المدرجة في الصف رقم ٥) المصدرة من قبل شركات تابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف أخرى (مبلغ مسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي الفئة ١)	-
٣٤	منها: أدوات مصدرة من قبل شركات تابعة خاضعة للاستبعاد التدريجي	-
٣٥	**رأس المال الإضافي الفئة ١ قبل التعديلات التنظيمية**	**١٤٩,٠٠٠**
	رأس المال الإضافي الفئة ١: التعديلات النظامية	
٣٦	استثمارات في أدوات رأس المال الإضافي الفئة ١ الخاصة	-
٣٧	الحيازة المتقاطعة التبادلية في أدوات رأس المال الإضافي الفئة ١	-
٣٨	استثمارات في رأس مال الكيانات البنكية والتمويلية والتأمينية والتكافلية التي تقع خارج نطاق التجميع التنظيمي، صافية من المراكز قصيرة الأجل المستحقة، عندما لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال العادي المصدر للكيان (مبلغ أكثر من عتبة ١٠٪)	-
٣٩	استثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات البنكية والمالية والتأمين خارج نطاق التجميع النظامي (صافية من المراكز المؤهلة القصيرة)	-
٤٠	تعديلات تنظيمية وطنية محددة	-
	منها: (أدخل اسم التعديل)	-
	منها:	-
٤١	تعديلات تنظيمية مطبقة على رأس المال الإضافي الفئة ١ نظرًا لعدم كفاية الفئة ٢ لتغطية الاقتطاعات	-
٤٢	**اجمالي التعديلات النظامية على رأس المال الإضافي الفئة ١**	**-**
٤٣	**رأس المال الإضافي الفئة ١**	**١٤٩,٠٠٠**
٤٤	**رأس المال الفئة ١ (الفئة ١= رأس مال الأسهم العادية الفئة ١ + رأس المال الإضافي الفئة ١)**	**٤٩١,٩٩٥**
	رأس المال الفئة ٢: الأدوات والمخصصات	
٤٥	أدوات رأس المال الفئة ٢ المصدرة مباشرة المؤهلة زائداً فائض الأسهم ذي الصلة	-
٤٦	أدوات رأسمالية مصدرة مباشرة خاضعة للاستبعاد التدريجي من الفئة ٢	-
٤٧	أدوات الفئة ٢ (وأدوات رأس مال الأسهم العادية الفئة ١ ورأس المال الإضافي الفئة ١ غير المدرجة في الصف رقم ٥ أو رقم ٣٤) المصدرة من قبل شركات تابعة والمحتفظ بها من قبل أطراف أخرى (مبلغ مسموح به في مجموعة الفئة ٢)	-
٤٨	منها: أدوات مصدرة من قبل شركات تابعة خاضعة للاستبعاد التدريجي	
٤٩	مخصصات (بما في ذلك الربح على استثمارات)	١٢,٤٦٧
٥٠	رأس المال الفئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية	**١٢,٤٦٧**

	رأس المال الفئة ٢: التسويات التنظيمية	
٥١	استثمارات في أدوات الفئة ٢ الخاصة	-
٥٢	الحيازة المتقاطعة التبادلية في أدوات الفئة ٢	-
٥٣	استثمارات في رأس مال الكيانات البنكية والمالية والتأمينية والتكافلية خارج نطاق التجميع التنظيمي، صافية من المراكز قصيرة الأجل المستحقة، عندما لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس مال الأسهم العادية المصدر للكيان (مبلغ أكثر من عتبة ١٠٪)	-
٥٤	استثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات البنكية والمالية والتأمين خارج نطاق التجميع النظامي، صافية من المراكز المؤهلة القصيرة	-
٥٥	إجمالي التعديلات النظامية الوطنية المحددة	-
	منها: استثمارات في رأس المال الفئة ٢ للبنوك والشركات المالية التابعة غير المجمعة أو الشركات الشقيقة أو الشركات الزميلة، أو غيرها.	-
	منها: العجز في رأس المال النظامي الفئة ٢ في الكيانات غير المجمعة	-
٥٦	**إجمالي التسويات التنظيمية على رأس المال الفئة ٢**	**-**
٥٧	**رأس مال الفئة ٢**	**١٢,٤٦٧**
٥٨	**إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال= الفئة ١ + الفئة ٢)**	**٥٠٤,٤٦٢**
٥٩	**إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر**	**٢,٩٠٥,٩٤٦**
أ٥٩	الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان	٢,٦٦٨,٥٠٥
ب٥٩	الأصول المرجحة بمخاطر السوق	٨٠,٤٢٢
ج٥٩	الأصول المرجحة بمخاطر التشغيل	١٥٧,٠١٩
	نسب وحواجز رأس المال	
٦٠	رأس المال العادي الفئة ١ (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	٪١١.٨٠
٦١	الفئة ١ (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	٪١٦.٩٣
٦٢	إجمالي رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	٪١٧.٣٦
٦٣	متطلبات حاجز المؤسسة المحدد (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال العادي الفئة ١ مضافاً حاجز حماية رأس المال مضافاً متطلبات حاجز الحماية ضد التقلبات الدورية مضافاً متطلبات حاجز الحماية جي- أس آي بي كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	٪٨.٢٥٠
٦٤	منها: متطلبات حاجز حماية رأس المال	٪١.٢٥٠
٦٥	من ضمنها: متطلبات احتياطي ضد التقلبات الدورية للبنك	-
٦٦	منها: متطلبات حاجز الحماية جي- أس آي بي	-
٦٧	رأس المال العادي الفئة ١ المتاح للوفاء بالحواجز (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	٪٤.٨٠
	الحدود الدنيا المحلية (إن كانت تختلف عن بازل ٣)	
٦٨	معدل الحد الأدنى الوطني لرأس مال الأسهم العادية الفئة ١ (إن كان يختلف عن الحد الأدنى لبازل ٣)	٪٨.٢٥٠
٦٩	معدل الحد الأدنى الوطني للفئة ١ (إن كان يختلف عن الحد الأدنى لبازل ٣)	٪١٠.٢٥٠
٧٠	معدل الحد الأدنى الوطني لإجمالي رأس المال (إن كان يختلف عن الحد الأدنى لبازل ٣)	٪١٢.٢٥٠
	مبالغ أقل من عتبة التخفيض (قبل المخاطر المرجحة)	
٧١	استثمارات غير جوهرية في رأس مال أدوات مالية أخرى	٢٠,٢٢٠
٧٢	استثمارات جوهرية في الأسهم العادية لمؤسسات مالية	-
٧٣	حقوق خدمة الرهن (صافية من التزام الضريبة ذي الصلة)	-
٧٤	أصول ضريبة مؤجلة ناشئة من الفروق المؤقتة (صافية من التزام الضريبة ذي الصلة)	-
٧٥	مخصصات مؤهلة للإضافة في الفئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للمنهج المعياري (قبل تطبيق الحدود)	١١,٤٥٣
٧٦	حدود على إضافة مخصصات في الفئة ٢ وفقاً للمنهج المعياري	٣٣,٣٥٦
٧٧	مخصصات مؤهلة للإضافة في الفئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة لمنهج مبني على التصنيف الداخلي (قبل تطبيق الحدود)	-
٧٨	حدود على إضافة مخصصات في الفئة ٢ وفقاً لمنهج مبني على التصنيف الداخلي	-
	أدوات رأسمالية خاضعة لترتيبات الاستبعاد التدريجي (ينطبق فقط للفترة بين ١ يناير ٢٠١٨ و١ يناير ٢٠٢٢)	
٧٩	الحد الحالي على أدوات رأس المال العادي الفئة ١ الخاضعة لترتيبات الاستبعاد التدريجي	-
٨٠	مبالغ مستثناة من رأس المال العادي الفئة ١ نظراً للحد (زيادة على الحد بعد الاسترداد والاستحقاق)	-
٨١	حد حالي على أدوات الفئة الإضافية ١ خاضعة لترتيبات الاستبعاد التدرجي	-
٨٢	مبالغ مستثناة من الفئة الإضافية ١ نظراً للحد (زيادة على الحد بعد الاسترداد والاستحقاق)	-
٨٣	حد حالي على أدوات الفئة ٢ خاضعة لترتيبات الاستبعاد التدرجي	-
٨٤	مبالغ مستثناة من الفئة ٢ نظراً للحد (زيادة على الحد بعد الاسترداد والاستحقاق)	-

الخطوة الأولى: الميزانية العمومية بموجب نطاق التجميع النظامي

الجدول ٢أ الميزانية العمومية بموجب نطاق التجميع النظامي (ريال عُماني بالآلاف)

Year ended ٣١ December ٢٠٢٣	القوائم المالية المنشورة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	بموجب نطاق التجميع النظامي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
الأصول		
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني	١٧١,٩٣٥	١٧١,٩٣٥
شهادات إيداع	–	–
مستحق من البنوك	٨٨,٢٣٨	٨٨,٢٣٨
قروض وسلفيات	٢,٦٩٤,١٦٠	٢,٦٩٤,١٦٠
استثمارات في أوراق مالية	٣٠٣,٣٠٥	٣٠٣,٣٠٥
قروض وسلفيات للبنوك	–	–
ممتلكات ومعدّات	٤١,١٣١	٤١,١٣١
أصول الضريبة المؤجلة	–	–
أصول أخرى	١٩,٥٧٦	١٩,٥٧٦
إجمالي الأصول	**٣,٣١٨,٣٤٥**	**٣,٣١٨,٣٤٥**
الالتزامات		
مستحق إلى بنوك	١٨٥,٨٠١	١٨٥,٨٠١
ودائع العملاء	٢,٤٧٥,٦٦٦	٢,٤٧٥,٦٦٦
اقتراضات	٣٨,٥٠٠	٣٨,٥٠٠
التزامات ضريبة مؤجلة	٦١١	٦١١
التزامات أخرى	٩٦,٣٧٣	٩٦,٣٧٣
سندات ثانوية	–	–
إجمالي الالتزامات	**٢,٧٩٦,٩٠١**	**٢,٧٩٦,٩٠١**
حقوق المساهمين		
رأس المال المدفوع	٢٤٤,٩٦٦	٢٤٤,٩٦٦
علاوة إصدار الأسهم	–	–
احتياطي قانوني	٤٣,٨٥٨	٤٣,٨٥٨
أرباح محتجزة	٧٢,١٧٥	٧٢,١٧٥
احتياطي خاص	٢٩٨	٢٩٨
احتياطي انخفاض القيمة	١٠,٨٦٧	١٠,٨٦٧
تغيرات متراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات	٢٣٠	٢٣٠
إجمالي حقوق المساهمين	**٣٧٢,٣٩٤**	**٣٧٢,٣٩٤**
سندات ثانوية دائمة من الفئة ١	١٤٩,٠٠٠	١٤٩,٠٠٠
إجمالي حقوق المساهمين	**٥٢١,٣٩٤**	**٥٢١,٣٩٤**
إجمالي الالتزامات وأموال المساهمين	**٣,٣١٨,٣٤٥**	**٣,٣١٨,٣٤٥**

الخطوة الثانية: توسع الميزانية العمومية بموجب نطاق التجميع النظامي

الجدول ٢ب – توسع الميزانية العمومية بموجب نطاق التجميع النظامي (ريال عُماني بالآلاف)

للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	السنة المنتهية في ديسمبر ٢٠٢٢	بموجب نطاق التجميع النظامي	المرجع
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي العماني	١٧١,٩٣٥	١٧١,٩٣٥	
أرصدة لدى البنوك وأموال تحت الطلب وعلى المدى القصير	٨٨,٢٣٨	٨٨,٢٣٨	
أرصدة لدى البنوك وأموال تحت الطلب وعلى المدى القصير، منها:	–	٨٨,٣١٥	
– مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى / الثانية، منه	–	(٧٧)	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢			
استثمارات، منها:	٣٠٣,٣٠٥	٣٠٣,٣٠٥	
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	–	٢٨٧,٤٢٦	

القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	–	١٥,٨٧٩	
– مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى / الثانية، منه		–	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢		–	
قروض وسلفيات – بالصافي، منها:	٢,٦٩٤,١٦٠	٢,٦٩٤,١٦٠	
– قروض وسلفيات لبنوك محلية	–	–	
– قروض وسلفيات لبنوك غير مقيمة	–	–	
– قروض وسلفيات لعملاء محليين	–	٢,١١١,٦٥٤	
– قروض وسلفيات لعملاء غير مقيمين عن عمليات خارجية	–	٥,٨٨٢	
– قروض وسلفيات لمؤسسات صغيرة ومتوسطة	–	١٥٥,١٧٦	
– تمويل من نافذة الصيرفة الإسلامية	–	٥٢٨,٧٩٩	
– مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة، منه:	–	(١٠٧,٣٥١)	
– مخصص الانخفاض في القيمة والفوائد المجنبة والربح للمرحلة الثالثة	–	(٧٥,٠٣٥)	
– مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى / الثانية، منه	–	(٣٢,٣١٦)	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢	–	١١,٤٥٣	ح
– المبلغ غير المؤهل للفئة ٢	–	٢٠,٨٦٣	
أصول ثابتة	٤١,١٣١	٤١,١٣١	
– أصول غير ملموسة (تعديل رأس المال العادي الفئة ١)	–	(٤,١١٧)	هـ
– أصول ثابتة أخرى	–	(٣٧,٠١٤)	
أصول أخرى	١٩,٥٧٦	١٩,٥٧٦	
أصول أخرى، منها	–	١٩,٦٢١	
– مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلة الأولى / الثانية، منه	–	(٤٥)	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢	–	–	
– المبلغ غير المؤهل للفئة ٢	–	(٤٥)	
إجمالي الأصول	**٣,٣١٨,٣٤٥**	**٣,٣١٨,٣٤٥**	
رأس المال والالتزامات			
رأس المال المدفوع، منه:	٢٤٤,٩٦٦	٢٤٤,٩٦٦	
– المبلغ المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١	٢٤٤,٩٦٦	٢٤٤,٩٦٦	أ
الاحتياطيات والفائض، منها	٢٧٦,٤٢٨	٢٧٦,٤٢٨	
– المبلغ المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١ (احتياطي قانوني)	–	٤٣,٨٥٨	ج
– المبلغ المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١ (احتياطي الدين الثانوي)	–	–	د
– المبلغ المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١ (أرباح محتجزة)	–	٦١,٦٠١	ب
– توزيعات الأرباح النقدية المقترحة (المستبعدة من الأرباح المحتجزة)	–	١٠,٥٧٤	
– المبلغ غير المؤهل لرأس المال العادي الفئة ١ (احتياطي خاص)	–	٢٩٨	
– المبلغ المؤهل لرأس المال الإضافي الفئة ١ (سندات دائمة من الفئة ١)	–	١٤٩,٠٠٠	و
– المبلغ غير المؤهل للفئة ٢ (احتياطي الانخفاض في القيمة)	–	١٠,٨٦٧	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢ (أرباح استثمارات القيمة العادلة)	–	١,٠١٤	ط
خسارة القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع (تعديل رأس المال العادي الفئة ١)	–	(٣,٣١٤)	هـ
– ربح القيمة العادلة غير المستخدم على الاستثمارات المتاحة للبيع	–	٢,٥٣٠	
إجمالي رأس المال	**٥٢١,٣٩٤**	**٥٢١,٣٩٤**	
ودائع من البنوك	١٨٥,٨٠١	١٨٥,٨٠١	
ودائع العملاء، منها	٢,٤٧٥,٦٦٦	٢,٤٧٥,٦٦٦	
– ودائع للعملاء	–	١,٨٧٤,٠٨١	
– ودائع نافذة الصيرفة الإسلامية	–	٦٠١,٥٨٥	
اقتراضات، منها:	٣٨,٥٠٠	٣٨,٥٠٠	
– من البنوك	٣٨,٥٠٠	٣٨,٥٠٠	
اقتراضات في شكل سندات وسندات دين وصكوك، منها	–	–	
– المبلغ المؤهل للفئة ٢	–	–	ز
– المبلغ غير المؤهل للفئة ٢	–	–	
التزامات أخرى ومخصصات	٩٦,٩٨٤	٩٦,٩٨٤	
التزامات أخرى ومخصصات، منها	–	٩٨,٦٨٨	
– مخصص المرحلة الثالثة	–	(٣٩)	

– مخصص المرحلة الأولى / الثانية، منه:	–	(١,٦٦٥)
– المبلغ المؤهل للفئة ٢	–	–
– المبلغ غير المؤهل للفئة ٢	–	(١,٦٦٥)
الإجمالي	**٣,٣١٨,٣٤٥**	**٣,٣١٨,٣٤٥**

الإجمالي

الخطوة الثالثة: التسوية التدريجية لرأس المال النظامي:

	رأس المال العادي الفئة ١: الأدوات والاحتياطيات (ريال عُماني بالآلاف)		
	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**مكونات رأس المال النظامي المقرر من البنك**	**المصدر بناء على الأرقام/ الحروف المرجعية في الميزانية العمومية وفقاً للنطاق النظامي للتجميع من الخطوة الثانية**
١	رأس المال العادي المؤهل المصدر مباشرة (وما يعادله للشركات غير المساهمة) زائداً فائض الأسهم ذي الصلة	٢٤٤,٩٦٦	أ
٢	أرباح محتجزة	٦١,٦٠١	ب
٤	الدخل الشامل الآخر المتراكم (واحتياطيات أخرى)	٤٣,٨٥٨	
٥	**رأس المال العادي الفئة ١ قبل التعديلات التنظيمية**	**٣٥٠,٤٢٥**	
٦	تعديلات التقييم الحذر	(٧,٤٣٠)	و
٧	أصول ضريبة مؤجلة معتمدة على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناشئة من الفروق المؤقتة (صافية من التزام الضريبة ذي الصلة)	–	
٨	**إجمالي التسويات النظامية على أسهم رأس المال الأساسي الفئة ١**	**(٧,٤٣٠)**	
٩	**أسهم رأس المال الأساسي الفئة ١**	**٣٤٢,٩٩٥**	
١٠	رأس المال الإضافي الفئة ١	١٤٩,٠٠٠	ز
	رأس المال الفئة ١ (الفئة ١= رأس مال الأسهم العادية الفئة ١ + رأس المال الإضافي الفئة ١)	**٤٩١,٩٩٥**	
١١	أدوات رأس المال الفئة ٢ المصدرة مباشرة المؤهلة زائداً فائض الأسهم ذي الصلة	–	ح
١٢	بدل / مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة	١١,٤٥٣	
١٣	احتياطي القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٠١٤	ي
	رأس المال الفئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية	**١٢,٤٦٧**	
	رأس المال الفئة ٢: التسويات التنظيمية	**–**	
	رأس المال الفئة ٢	**١٢,٤٦٧**	
	إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال= الفئة ١ + الفئة ٢)	**٥٠٤,٤٦٢**	

١١-٢ السمات الرئيسية لرأس المال النظامي

يفصح الجدول أدناه عن السمات الرئيسية لجميع رأس المال النظامي الصادر عن البنك:

١	البنك الأهلي ش.م.ع	رأس المال العادي	سندات ثانوية دائمة (الفئة ١ الإضافية)	سندات ثانوية دائمة (الفئة ١ الإضافية)	سندات ثانوية دائمة (الفئة ١ الإضافية)
٢	محدد خاص (مثل لجنة الإجراءات الموحدة لتعريف الأوراق المالية ورقم تعريف الأوراق المالية الدولية أو محدد بلومبيرج للإيداع الخاص)	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٣	القوانين المنظمة للمعالجة النظامية للأدوات	قوانين سلطنة عُمان في شكل مراسيم سلطانية وقرارات وزارية ولوائح الهيئة العامة لسوق المال ولوائح البنك المركزي العُماني	قوانين سلطنة عُمان في شكل مراسيم سلطانية وقرارات وزارية ولوائح الهيئة العامة لسوق المال ولوائح البنك المركزي العُماني	قوانين سلطنة عُمان في شكل مراسيم سلطانية وقرارات وزارية ولوائح الهيئة العامة لسوق المال ولوائح البنك المركزي العُماني	قوانين سلطنة عُمان في شكل مراسيم سلطانية وقرارات وزارية ولوائح الهيئة العامة لسوق المال ولوائح البنك المركزي العُماني
٤	قواعد بازل ٣ الانتقالية	رأس المال العادي الفئة ١	الفئة ١ الإضافية	الفئة ١ الإضافية	الفئة ١ الإضافية
٥	بعد قواعد بازل ٣ الانتقالية	رأس المال العادي الفئة ١	مؤهل	مؤهل	مؤهل
٦	مؤهل بشكل فردي/ جماعي/ جماعي وفردي	فردي	فردي	فردي	فردي

٧	نوع الأداة (يجب تحديد الأنواع من قبل كل سلطة مختصة)	رأس المال العادي	إيداعات خاصة	إيداعات خاصة	إصدار حقوق السندات الثانوية الدائمة
٨	مبلغ مدرج في رأس المال النظامي (العملة بالمليون كما في آخر تاريخ تقرير)	٢٤٤.٩٦٦ مليون ريال عُماني	٢٠ مليون ريال عُماني	٧٥ مليون ريال عُماني	٥٤ مليون ريال عُماني
٩	القيمة الاسمية للأداة	٢٤٤.٩٦٦ مليون ريال عُماني	٢٠ مليون ريال عُماني	٧٥ مليون ريال عُماني	٥٤ مليون ريال عُماني
١٠	التصنيف المحاسبي	حقوق المساهمين	حقوق المساهمين	حقوق المساهمين	حقوق المساهمين
١١	تاريخ الإصدار الأصلي	بدأ البنك نشاطه في ١٩٩٧	١٣ يونيو ٢٠١٩	١١ أغسطس ٢٠٢٢	٢٥ ديسمبر ٢٠٢٣
١٢	دائم أو مؤرخ	دائم	دائم	دائم	دائم
١٣	تاريخ الاستحقاق الأصلي	دون استحقاق	دون استحقاق	دون استحقاق	دون استحقاق
١٤	طلب المُصدر خاضع لموافقة رقابية مسبقة	لا	نعم	نعم	نعم
١٥	تاريخ الطلب الاختياري وتواريخ الطلب الطارئة ومبلغ الاسترداد	لا ينطبق	يجوز للبنك في نهاية كل خمس سنوات وفي كل تاريخ لدفع الفائدة بعد ذلك، استرداد جميع وليس بعض السندات بالقيمة الاسمية، بشرط الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي العُماني.	يجوز للبنك في نهاية كل خمس سنوات وفي كل تاريخ لدفع الفائدة بعد ذلك، استرداد جميع وليس بعض السندات بالقيمة الاسمية، بشرط الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي العُماني.	يجوز للبنك في نهاية كل خمس سنوات وفي كل تاريخ لدفع الفائدة بعد ذلك، استرداد جميع وليس بعض السندات بالقيمة الاسمية، بشرط الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي العُماني.
١٦	تواريخ الطلب اللاحقة، إذا كان ينطبق	لا ينطبق			
	قسائم / توزيعات الأرباح				
١٧	توزيعات أرباح/ كوبونات ثابتة أو متغيرة	متغيرة	ثابتة	ثابتة	ثابتة
١٨	معدل الكوبون والمؤشر ذو الصلة	لا ينطبق	٧,٥٠٪	٧,٥٠٪	٧,٥٠٪
١٩	وجود مانع لتوزيعات الأرباح	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٠	تقديرية بالكامل أو تقديرية جزئياً أو إلزامية	تقديرية بالكامل	تقديرية بالكامل	تقديرية بالكامل	تقديرية بالكامل
٢١	وجود تصعيد أو محفز آخر للاسترداد	لا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٢	غير تراكمي أو تراكمي	غير تراكمي	غير تراكمي	غير تراكمي	غير تراكمي
٢٣	قابلة للتحويل أو غير قابلة للتحويل	غير قابلة للتحويل	غير قابلة للتحويل	غير قابلة للتحويل	غير قابلة للتحويل
٢٤	إذا كان قابلاً للتحويل، دافع (دوافع) التحويل	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٥	إذا كانت قابلة للتحويل، كلياً أو جزئياً	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٦	إذا كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٧	إذا كانت قابلة للتحويل، تحويل الزامي أو اختياري	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٨	إذا كانت قابلة للتحويل، حدد نوع الأداة القابلة للتحويل إليها	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٩	إذا كانت قابلة للتحويل، حدد مصدر الأداة التي تتحول إليها	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٣٠	خصائص الانخفاض	نعم	نعم	نعم	نعم
٣١	اذا انخفض، دافع (دوافع) الانخفاض	المنهج القانوني	المنهج القانوني	المنهج القانوني	المنهج القانوني
٣٢	إذا انخفض، كلياً أو جزئياً	انخفض كليًا	كلي أو جزئي	كلي أو جزئي	كلي أو جزئي
٣٣	إذا انخفض، دائماً أو مؤقتاً	دائم	دائم	دائم	دائم
٣٤	اذا انخفض مؤقتاً، استهلاك آلية الزيادة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٣٥	المركز في التدرج الثانوي في السيولة (حدد نوع الأداة الأعلى مباشرة من الأداة)	لا ينطبق	تخضع لحملة الودائع والدائنين العامين وحملة الديون / السندات / الصكوك الثانوية من الفئة ٢ للبنك	تخضع لحملة الودائع والدائنين العامين وحملة الديون / السندات / الصكوك الثانوية من الفئة ٢ للبنك	تخضع لحملة الودائع والدائنين العامين وحملة الديون / السندات / الصكوك الثانوية من الفئة ٢ للبنك
٣٦	خصائص انتقالية غير ملتزمة	لا	لا	لا	لا
٣٧	إذا كان نعم، حدد خصائص عدم الالتزام	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

١٢ إفصاح السيولة وفقاً لبازل ٣

تم إعداد إفصاح السيولة أدناه وفقًا لمتطلبات تعميم البنك المركزي العُماني رقم ب م ١١٢٧ "بازل ٣ – إطار نسبة تغطية السيولة ومعيار الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة" الصادر في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤. ويستند الإفصاح على متوسط بيانات ثلاثة أشهر.

نسبة تغطية السيولة
نموذج الإفصاح العام

			(ريال عماني بالآلاف)
		إجمالي القيمة غير المرجحة (المتوسط)	إجمالي القيمة المرجحة (المتوسط)
	الأصول السائلة عالية الجودة		
١	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	٣٢٦,٩٨٠	٣٢٦,٩٨٠
	التدفقات النقدية الصادرة		
٢	ودائع الأفراد وودائع المؤسسات الصغيرة، ومنها:	٩٨٧,١٦٥	٤٧,٢٥٣
٣	ودائع ثابتة	٢٣,٥٢٢	٧٠٦
٤	ودائع أقل ثباتاً	٩٦٣,٦٤٣	٤٦,٥٤٧
٥	تمويل شركات غير مضمون، ومنه:	٨٣٩,٠٦٤	٤٠٤,٢٨٦
٦	ودائع تشغيلية (جميع الأطراف المقابلة) والودائع في شبكات البنوك المتعاونة	١,٨٩٩	٤٧٥
٧	ودائع غير تشغيلية (جميع الأطراف المقابلة)	٦٨٨,٨٦٠	٢٥٥,٥٠٦
٨	دين غير مضمون	١٤٨,٣٠٥	١٤٨,٣٠٥
٩	تمويل شركات مضمون	–	–
١٠	متطلبات إضافية، ومنها		
١١	تدفقات صادرة تتعلق بالتعرض لمخاطر المشتقات ومتطلبات الضمانات الأخرى	١٤٢,٢٨٩	١٤٢,٢٨٩
١٢	تدفقات صادرة تتعلق بخسارة التمويل من منتجات الدين	–	–
١٣	تسهيلات ائتمانية وتسهيلات السيولة	١٦,٦٣٩	١,٦٦٤
١٤	التزامات تمويل تعاقدية أخرى		
١٥	التزامات تمويل محتملة أخرى	٤٥,٩٧٤	٢,٢٩٩
١٦	**إجمالي التدفقات النقدية الصادرة**	**٢,٠٣١,١٣١**	**٥٩٧,٧٩١**
	التدفقات النقدية الواردة		
١٧	إقراض مضمون (مثل إعادة شراء معكوس)		
١٨	تدفقات نقدية واردة من تعرضات منتظمة السداد بالكامل	٣٣٣,٧٨٩	٢٥٠,٧٥٧
١٩	تدفقات نقديّة واردة أخرى	١٧١,٨٧٨	١٤٢,٢٨٩
٢٠	**إجمالي التدفقات النقدية الواردة**	**٥٠٥,٦٦٧**	**٣٩٣,٠٤٦**
٢١	**إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة**		**٣٢٦,٩٨٠**
٢٢	**إجمالي صافي التدفقات النقدية الصادرة**		**٢٠٤,٧٤٣**
٢٣	**نسبة تغطية السيولة (٪)**		**٪١٥٩.٧٠**

نموذج الإفصاح العام لنسبة صافي التمويل الثابت

تم إعداد إفصاح نسبة صافي التمويل الثابت أدناه وفقًا لمتطلبات تعميم البنك المركزي العُماني رقم ١١٤٧ الصادر بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦.

إفصاح نسبة صافي التمويل الثابت موضح أدناه بناءً على المراكز كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

حافظ البنك على نسبة صافي تمويل ثابت يتراوح بين ١٠١٪–١١٠٪ خلال السنة.

الرقم المتسلسل	التفاصيل	دون استحقاق	< ٦ أشهر	٦ أشهر إلى < سنة واحدة	>= سنة واحدة	القيمة المرجحة
	عنصر التمويل الثابت المتاح					
١	رأس المال	٥٠٤,٤٦٢	–	–	–	٥٠٤,٤٦٢
٢	رأس المال النظامي	٥٠٤,٤٦٢	–	–	–	٥٠٤,٤٦٢
٣	أدوات رأس المال الأخرى	–	–	–	–	–
٤	**ودائع الأفراد والودائع من عملاء المؤسسات الصغيرة**	٥١٦,٠٥٢	١٤٣,٧٣٠	١٨٧,٧٨٢	٢٢٨,٢٢٦	٩٩٨,٣٢٩

٥	ودائع مستقرة	١٤١,٠٣٤	٢,٤٧٧	٢,٣٩٥	٢,٠٥٩	١٤٠,٦٧٠
٦	ودائع أقل استقرارًا	٣٧٥,٠١٨	١٤١,٢٥٣	١٨٥,٣٨٧	٢٢٦,١٦٧	٨٥٧,٦٠٩
٧	**تمويل الشركات**	٦١٨,٤١٩	١٧٧,٦٣٥	٣٠١,٦٥٢	٣١٤,٥١١	٨٦٣,٣٦٥
٨	تشغيلية	٢,٠٤٤	–	–	–	١,٠٢٢
٩	تمويل شركات آخر	٦١٦,٣٧٥	١٧٧,٦٣٥	٣٠١,٦٥٢	٣١٤,٥١١	٨٦٢,٣٤٣
١٠	**التزامات بأصول متقابلة متكافئة**					
١١	**التزامات أخرى**	–	–	–	٣٨,٥٠٠	٣٨,٥٠٠
١٢	التزام المشتقات لغرض نسبة صافي التمويل الثابت	–	–	–	–	–
١٣	جميع الالتزامات وحقوق المساهمين الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	٢٨٣,٠٢٤	–	–	٣٨,٥٠٠	–
١٤	**إجمالي التمويل الثابت المتاح**	–				٢,٤٠٤,٦٥٦
	عنصر التمويل الثابت المتاح					
١٥	**إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة لغرض نسبة صافي التمويل الثابت**	–				١٠,٦٥٦
١٦	**الودائع المحتفظ بها لدى المؤسسات المالية الأخرى لأغراض تشغيلية**	٤١,٦٥٦	–	–	–	٢٠,٨٢٨
١٧	**القروض المنتظمة والأوراق المالية**	–				
١٨	قروض منتظمة لمؤسسات مالية مضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	–	–	–	–	–
١٩	قروض منتظمة لمؤسسات مالية مضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من غير المستوى الأول وقروض منتظمة غير مضمونة لمؤسسات مالية	–	١٥٣,٠١٠	٥١,١٥١	–	٤٨,٥٢٧
٢٠	قروض منتظمة لعملاء من غير المؤسسات المالية وقروض للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة وقروض لصناديق سيادية وبنوك مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها	–	–	–	١,٧٤١,٠١٣	١,٤٧٩,٨٦١
٢١	بمخاطر مرجحة أقل من أو تساوي ٣٥٪ بموجب منهج بازل ٢ الموحد لمخاطر الائتمان	٩٣,٠٣٢	٤١١,٢٧٤	٩٥,٥٨٩	–	٢٩٩,٩٤٨
٢٢	رهون عقارية سكنية منتظمة، منها:	–	–	–	–	–
٢٣	بمخاطر مرجحة أقل من أو تساوي ٣٥٪ بموجب منهج بازل ٢ الموحد لمخاطر الائتمان	–	–	–	١٢٤,٥٦٢	٨٠,٩٦٥
٢٤	أوراق مالية لم ينقضي موعد استحقاقها ولا تصنف كأصول سائلة عالية الجودة، وتشمل الأسهم المتداولة في أسواق المال	–	–	–	٧٨,٢٨٥	٦٦,٥٤٢
٢٥	**أصول بالتزامات متقابلة متكافئة**					
٢٦	**أصول أخرى:**					
٢٧	سلع مادية متداولة، شاملة الذهب	–	–	–	–	–
٢٨	أصول مسجلة كهوامش أولية من عقود المشتقات والمساهمات في صناديق الأطراف المقابلة المركزية	–	–	–	–	–
٢٩	أصول المشتقات لغرض نسبة صافي التمويل الثابت	–	(٣٢)	٦٩	٣٢	٦٨
٣٠	التزامات المشتقات لغرض نسبة صافي التمويل الثابت قبل خصم هامش الفرق المسجل	–	–	–	–	–
٣١	جميع الأصول الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	–	–	–	٩٧,٤٩٧	٩٧,٤٩٧
٣٢	**البنود خارج الميزانية العمومية**	–	١٢٥,٣١٨	٣٧,٩٦٥	٦١,٨٣٥	١١,٢٥٦
٣٣	**إجمالي التمويل الثابت المطلوب**	–	–	–	–	٢,١١٦,١٤٩
٣٤	**نسبة صافي التمويل الثابت**	–	–	–	–	٪١١٣.٦٣

نموذج الإفصاح العام لنسبة الرفع المالي

تم إعداد إفصاح نسبة الرفع المالي أدناه وفقًا لمتطلبات خطاب البنك المركزي العُماني رقم بي إس دي/٢٠١٧/بي كي يو بي/الرفع المالي/٥٦٤ – تنفيذ نسبة الرفع المالي وفقًا لبازل ٣ الصادرة بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١٧.

الجدول ١: ملخص المقارنة بين الأصول المحاسبية ومقياس التعرض لنسبة الرفع المالي **(جميع المبالغ بالريال العُماني بالآلاف)**

	البند	الربع الحالي	الربع السابق
١	إجمالي الأصول المجمعة وفقاً للقوائم المالية المنشورة	٣,٣١٨,٣٤٥	٣,١٥٣,٨٣٠
٢	تعديلات للأدوات المالية المشتقة	٤,٥٥٢	٦,٥٢٦
٣	تعديلات لمعاملات تمويل الأوراق المالية (مثل الشراء العكسي والإقراض المضمون المماثل)	١١,٨٩٣	١١,٤٤٤

٤	تعديلات للبنود خارج الميزانية العمومية (مثل التحول إلى مبالغ مكافئة للائتمان للتعرضات خارج الميزانية العمومية)	٩٣,٥٥٦	٩٩,٤٩٠
٥	تعديلات أخرى	–	–
٦	**التعرض لنسبة الرفع المالي**	**٣,٤٢٨,٣٤٦**	**٣,٢٧١,٢٩٠**

الجدول ٢: نموذج الإفصاح العام لنسبة الرفع المالي

	البند	الربع الحالي	الربع السابق
١	البنود داخل الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية، ولكنها تشمل الضمانات)	٣,٣١٨,٣٤٥	٣,١٥٣,٨٣٠
٣	**إجمالي التعرضات داخل الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية) (مجموع البندين ١ و ٢)**	٣,٣١٨,٣٤٥	٣,١٥٣,٨٣٠
	التعرضات للمشتقات		
٤	تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات (أي صافية من هامش التغير النقدي المؤهل)	٢,٢٢٤	٤,٢٨٧
٥	المبالغ الإضافية عن التعرض المستقبلي المحتمل المرتبطة بجميع معاملات المشتقات	٢,٣٢٨	٢,٢٣٩
١١	إجمالي التعرضات للمشتقات (مجموع البنود ٤ إلى ١٠)	**٤,٥٥٢**	**٦,٥٢٦**
	التعرضات لمعاملات تمويل الأوراق المالية		
١٢	مجمل أصول معاملات تمويل الأوراق المالية (مع عدم إدراج المقاصة) بعد تسوية المعاملات المحاسبية للبيع	٨,٢٥٠	٨,٢٥٠
١٤	تعرض مخاطر ائتمان الطرف المقابل لأصول معاملات تمويل الأوراق المالية	٣,٦٤٣	٣,١٩٤
١٦	**إجمالي التعرضات لمعاملات تمويل الأوراق المالية (مجموع البنود ١٢ إلى ١٥)**	**١١,٨٩٣**	**١١,٤٤٤**
	التعرضات الأخرى خارج الميزانية العمومية		
١٧	التعرض خارج الميزانية العمومية بإجمالي القيمة الاسمية	١٦٢,٥٩٦	١٦٩,٧٦١
١٨	(تعديلات للتحويل إلى المبالغ المكافئة للائتمان)	(٦٩,٤٠)	(٧٠,٢٧١)
١٩	**البنود خارج الميزانيّة العمومية (مجموع البندين ١٧ و١٨)**	**٩٣,٥٥٦**	**٩٩,٤٩٠**
	رأس المال وإجمالي التعرضات		
٢٠	**رأس المال الفئة ١**	**٤٩١,٩٩٥**	**٤٧٥,٧٠١**
٢١	**إجمالي التعرضات (مجموع البنود ٣ و١١ و١٦ و١٩)**	**٣,٤٢٨,٣٤٦**	**٣,٢٧١,٢٩٠**
	نسبة الرفع المالي		
٢٢	**نسبة الرفع المالي وفقاً لبازل ٣ (٪)**	**٪١٤.٣٥**	**٪١٤.٥٠**

القوائم المالية والإفصاحات الأخرى ذات الصلة متاحة أيضًا على الموقع الإلكتروني للبنك. للاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني، يرجى اتباع الرابط التالي https://ahlibank.om/investor-relations/financial-highlights/annual-reports

تم إعداد تقرير بازل ٢ المحور ٣ وفقًا لمتطلبات إفصاحات بازل ٢ المحور ٣ كما هو مبين في تعميمي البنك المركزي العُماني رقم ب م ١٠٠٩ ورقم ب م ١٠٢٧.

وتم إعداد إفصاحات رأس المال والسيولة الخاصة ببازل ٣ وفقًا لتعميم البنك المركزي العُماني رقم ب م ١١١٤ «رأس المال النظامي ومتطلبات الإفصاح عن هيكل رأس المال بموجب بازل ٣» الصادر في ١٧ نوفمبر ٢٠١٣، وتعميم البنك المركزي العُماني الصادر في ٢٠ مارس ٢٠١٨، والتعميم رقم ب م ١١٢٧ «بازل ٣ – إطار نسبة تغطية السيولة ومعيار إفصاح نسبة تغطية السيولة» الصادر في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤، على التوالي. تم إعداد إفصاحات نسبة صافي التمويل الثابت وفقًا لمرجع تعميم البنك المركزي العُماني رقم ب م ١١٤٧ الصادر بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦. أما إفصاحات البنك حول الرفع المالي، فأعدّت وفقًا لتعميم البنك المركزي حول نسبة الرفع المالي الصادر في ٢٧ أغسطس ٢٠١٧ وتعميم البنك المركزي رقم ب م ١١٥٧ حول تطبيق معيار نسبة الرفع المالي في بازل ٣ الصادر بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨.

عن البنك الأهلي ش.م.ع.ع

حمدان بن علي بن ناصر الهنائي

رئيس مجلس الإدارة

التاريخ: ٢٩ يناير ٢٠٢٤